الجمهورية اللبنانية – مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧

تمهيد

كلمة معالي الوزير جان اوغاسابيان

كلمة معالي الوزير جان اوغاسابيان

إن المرحلة المصيرية التي يمر بها لبنان، والأزمات المتلاحقة التي تعصف به سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا، تجعل أي نظرة سريعة إلى مسيرة الإصلاح الإداري والتطوير والتحديث وإنجاز المشاريع الإنمائية، نظرة مثقلة بالتشكيك، وكأن الإصلاح أقرب إلى المستحيل، أو كأن التحديث ترف لا يتناسب مع واقع لبنان المعقّد والمتشابك أو كأن الإنماء ومشاريع تعزيز التواصل ليست من نصيب بلد تتصارع عليه الإرادات الخارجية لإبقائه ساحة لتصفية الحسابات.

في الواقع إذا كان الراغبون في تعطيل الدولة في لبنان، يعملون مباشرة وغير مباشرة، على تفريغ المؤسسات من الداخل، وتجميد نموها وتطويرها لتضعف ويسقط معها المدماك الحقيقي للصمود، فإن هذا التقرير السنوي، وما يتضمنه من تفاصيل عن إنجازات مكتبنا في العام ٢٠٠٧، دليل إضافي من دلائل كثيرة، على أن مخطط إعادة مسيرة الدولة إلى الوراء، لم ولن ينجح.

من المؤكد أن العام الفائت شكل حلقة إضافية من حلقات التفجير والإغتيالات، ووُسم بشكل خاص بشغور كرسي الرئاسة الأولى، إلا أن الأحداث على خطورتها، لم تغرق عملنا في حال طوارئ تحول دون تقدمه وتحقيق المزيد من الإنجازات. بل أثبتنا أن مسيرتنا التي بدأناها مع حكومة الرئيس فؤاد السنيورة مسيرة جادة وجدية.

شكلت الإستمرارية في العمل اليومي المقاومة الناجعة لمحاولات تعطيل الدولة والمؤسسات. كان ذلك ترجمة صادقة لقناعتنا الثابتة بأن الإدارة القوية الصلبة هي المدماك الأساسي للدولة، لا بل هي أشبه بالجندي المجهول الذي يرفد الدولة بإمكانات الصمود والتقدم والإستقرار.

إن هذا التقرير، من خلال المشاريع المنجزة والتي هي قيد الإنجاز التي يعرضها، يظهر أن حكومتنا تولي اهتمامًا كبيرًا لرفع الإدارة اللبنانية إلى مستويات تنافسية من جهة، وتوسيع قاعدة المشاريع الإنمائية المحلية وكل ما يعزز الديمقراطية المجتمعية وحكم القانون من جهة ثانية. فقد كان العام ٢٠٠٧ عامًا مليئًا بالنشاطات، وبلغ عدد المشاريع التي تم إنجازها سبعة وثلاثين موزعين على المسار المعلوماتي وبناء إدارة عصرية تخدم المواطن، ومسار التطوير الإداري وتأسيس قدرات ومهارات حديثة في الإدارة العامة، فضلا عن المشاريع المتعلقة بدعم الحكم المحلي والبلديات، والمجتمع المدني والتي تسهم في تعزيز التزام المجتمعات المحلية في الإنماء والنهوض بالمجتمع. أما البرنامج الموضوع لهذا العام فليس أقل تواضعًا، بل إن فيه سعيًا دؤوبًا لتسجيل المزيد من الإنجازات والتحديث والتطوير.

إزاء كل ذلك، يجدر بي التنويه بالدعم القيّم الذي يحصل عليه لبنان ومكتبنا تحديدًا من الجهات المانحة التي تبدي كل ثقة بمستقبل وطننا وقدرات أبنائه. وثمة تحية خاصة لفريق عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، الذي يبدي، وسط ظروف إستثنائية لا تخلو من خطر وتوتر وقلق، إلتزامًا مطلقًا بالعمل اليومي المثابر ويوظف قدراته لمصلحة بناء الدولة وترسيخها. وإن هذا التقرير السنوي دليل دامغ على أن العمل الجماعي هو سر النجاح والتقدم. وأن المؤسسات تقوى بالتزام أفرادها وصمودهم وصدقهم وشفافيتهم. وعلى غرار المؤسسات يكون الوطن.

فلنستمر في بناء إدارة شفافة متقدمة عصرية، لنحصل على وطن صامد قوي ومستقل!

الوزير جان اوغاسابيان
وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

القسم الأول : الأداء المؤسسي ١١

المضمون ١٢
التوقعات للعام ٢٠٠٧ ١٥
رسالة الادارة ١٩
الإنجازات في العام ٢٠٠٧ ٢٠
أولا – إدارة تهتم بالمواطن ٢٠
١-١ التركيز على مشاريع تبسيط المعاملات في القطاعات والوزارات والإدارات الرئيسة وتنفيذها ٢٠
١-٢ استراتيجية الحكومةالإلكترونية ٢٢
١-٣ مشاريع التعاون بين لبنان وعدد من الدول في مواضيع التطوير الإداري والحكومة الإلكترونية وتقنيات المعلوماتية وبرامج التدريب ٢٤
١-٤ إنشاء إدارة متجاوبة ٢٧

ثانيا – دعم المجتمع المدني والحكم المحلي
٢-١ مشروع دعم الحكم المحلي ٢١
٢-٢ برنامج أفكار ٢ – دعم المجتمع المدني اللبناني في سبيل احترام الحقوق السياسية والمدنية ٢٢

ثالثا – تطوير قدرات الإدارة وتعزيزها

٢-١ إدارة تهتم بالنتائج – خطة تطوير الأداء المؤسسي ٢٧

٢-٢ البرامج والمشاريع المشتركة مع جهات محلية وخارجية ٢٩

٢-٣ تحديث ومكننة أجهزة الرقابة والوزارات والمؤسسات العامة ٤٢

٢-٤ برنامج الهبات المخصصة للحكومة الإلكترونية في الحكومة اللبنانية – تنفيذ عملية التوريد الإلكتروني في خمس وحدات تجريبية ٦٢

٢-٥ دورة المشروع Procycle - OMSAR ٦٤

٢-٦ المكتب المركزي للمعلومات الإدارية بوابة معلومات الحكومة اللبنانية ٦٥

٢-٧ فريق الدعم التقني والمساندة في المؤسسات الحكومية ٦٦

٢-٨ مركز مشاريع ودراسات القطاع العام ٦٦

٢-٩ التدريب وبناء القدرات ٦٨

٢-١٠ برنامج دعم تنفيذ استثمارات بلدية في موضوع معالجة النفايات الصلبة ٦٩

رابعا – النصوص القانونية والتنظيمية

٤-١ وضع هيكلية جديدة للإذاعة اللبنانية ٧٢

٤-٢ مشروع قانون يرمي إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٤ تاريخ ١٩٩٩/١٢/١٧ (قانون الإثراء غير المشروع) ٧٢

القسم الثاني : الأداء التنظيمي ٧٥

الصلاحيات والمهام ٧٧

المخطط التنظيمي ٧٩

محفظة الجهات المانحة ٨١

القسم الأول : الأداء المؤسسي

- المضمون
- التوقعات للعام ٢٠٠٧
- الإنجازات في العام ٢٠٠٧

المضمون

يضطلع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، الذي تأسس في العام ١٩٩٣، بدور رائد في تطوير وتحديث الإدارة اللبنانية بالتعاون والتنسيق مع أجهزة الرقابة والإدارات والمؤسسات العامة المعنية.

بدأ المكتب مهامه بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام ١٩٩٤، وركزت هيكليته بموجب القانون رقم ٤٨٤ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٨ الذي أجاز للحكومة اللبنانية إبرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لتمويل برنامج إعادة التأهيل الإداري.

هذا وقد تعزز دور المكتب من خلال قرارات مجلس الوزراء والتعاميم الصادرة عن أصحاب الدولة رؤساء مجالس الوزراء المتعاقبين، كجهاز داعم للإدارات والمؤسسات العامة في مجالي الإدارة والمعلوماتية، وكأستشاري ذوي خبرة مشهود لها في مجالات ترسيخ مفهوم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات عبر تقديم المشورة والدعم التقني والتدريب المتواصل وتوفير الشبكات والأنظمة المتخصصة وأجهزة الكمبيوتر وملحقاتها.

في العام ٢٠٠١ وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، إستراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة، أتبعها عام ٢٠٠٧ بإستراتيجيا الحكومة الإلكترونية، وهاتان الإستراتيجيتان تتكاملان في الرؤية والهدف وتطمحان لإقامة ادارة عامة مرنة، شفافة ملتزمة بمبادئ الإدارة الحديثة والحكم الجيد، قادرة على دعم سياسات النمو الإقتصادي والإجتماعي وتأمين الخدمات الجيدة للمواطنين.

ان مشاريع التحديث والتطوير التي نفذت، وهي تعد بالعشرات، من تحديث النصوص القانونية والتنظيمية، وتبسيط الإجراءات، ومشاريع قياس الأداء المؤسسي، وتقييم أداء الموظفين، وتوصيف الوظائف، وبرامج التدريب المتخصص، ومشاريع المكننة، وغيرها من المشاريع والتي أوردتها التقارير السنوية السابقة بما فيها التقرير الحالي، تستند جميعها في أبعادها وأهدافها، الى استراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة، وتمهد بالنتيجة لتسهيل تطبيق الحكومة الإلكترونية. وينتظر لهذه المشاريع المجتمعة ان تحقق الأهداف والنتائج المحددة، وان تساهم في التحديث الشامل والمتكامل الذي سوف يشكل عنوان المرحلة القادمة.

أما في المرحلة المقبلة، فسينكب مكتبنا على دعم وتطوير السياسات الآيلة الى تمكين الإدارات العامة من ممارسة وظائفها الأساسية في إدارة وتنمية مواردها البشرية، والتخطيط الإستراتيجي وإدارة البرامج بكفاءة. كما سنولي الإهتمام اللازم لتفعيل «الهيئة العليا للإصلاح والتطوير الإداري» التي تم إحداثها بموجب قرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٥/٧١ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١ بما يؤمن بلورة وصياغة خطط وبرامج لتحديث وتطوير الإدارة العامة في إطار سياسات الدولة وأولوياتها، مع السعي الى تطبيقها بالتعاون الوثيق مع هيئات الرقابة.

التوقعات للعام ٢٠٠٧

القسم الأول: الأداء المؤسسي

يقاس الأداء المنتظر للعام ٢٠٠٧ على أساس اللائحة التالية من الأهداف الوطنية والمحصلات والنتائج والنشاطات المطلوبة كما هو وارد في الإتفاقية الموقعة بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أولاً ادارة تهتم بالمواطن

١-١ التركيز على مشاريع تبسيط المعاملات في القطاعات والوزارات والإدارات الرئيسة وتنفيذها

١-١-١ مشروع رفع كفاءة الإدارات العامة وتحسين نوعية الخدمات للمواطنين في ٥ وزارات

١-١-٢ إحداث مكتب لإستقبال المواطنين وأصحاب العلاقة في وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي

١-١-٣ إستحداث وحدة متخصصة في مجال تبسيط الإجراءات الإدارية لمتابعة وإنجاز مشاريع تبسيط الإجراءات في كافة الإدارة والمؤسسات اللبنانية

١-٢ استراتيجيا الحكومةالإلكترونية

١-٣ مشاريع التعاون بين لبنان وعدد من الدول في مواضيع التطوير الإداري والحكومة الإلكترونية وتقنيات المعلوماتية وبرامج التدريب

١-٣-١ التعاون مع ألمانيا

١-٣-٢ التعاون مع ماليزيا

١-٣-٣ التعاون مع اليونان

١-٣-٤ التعاون مع اليابان

١-٣-٥ التعاون مع ايطاليا

١-٤ إنشاء إدارة متجاوبة

١-٤-١ مشروع تقييم أداء الإدارات والمؤسسات العامة من قبل التفتيش المركزي

١-٤-٢ مشاركة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتنفيذ مشاريع تطوير مؤسسي في إطار برنامج لبنان الإقتصادي (باريس III)

١-٤-٣ انجاز عملية اصدار ونشر وتوزيع شرع المواطن القطاعية

ثانياً دعم المجتمع المدني والحكم المحلي

٢-١-١ مشروع دعم الحكم المحلي – المرحلة الأولى
٢-١-٢ مشروع التنمية المحلية - المرحلة الثانية
٢-٢ برنامج « أفكار» ٢ – دعم المجتمع المدني اللبناني في سبيل احترام الحقوق السياسية والمدنية

ثالثاً تطوير قدرات الإدارة وتعزيزها

٣-١ إدارة تهتم بالنتائج – خطة تطوير الأداء المؤسسي
٣-١-١ مخطط إداري وتقني توجيهي شامل لوزارة الصحة العامة
٣-١-٢ مشروع التخطيط الإستراتيجي وإدارة الجودة في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي
٣-١-٣ مخطط توجيهي شامل لوزارة الإقتصاد والتجارة
٣-٢ البرامج والمشاريع المشتركة مع جهات محلية وخارجية
٣-٢-١ مساهمة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في إطار سياسة الجوار الأوروبية
٣-٢-١-١ اللجنة الفرعية حول الديموقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد
٣-٢-١-٢ اللجنة الفرعية للأبحاث والإبتكار والمعلوماتية والتربية والثقافة
٣-٢-٢ مشروع شبكة المبتكرين في الإدارة العامة، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، برعاية دائرة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية تراح اتفاقية جديدة (UNDESA)
٣-٣ تحديث ومكننة مؤسسات الرقابة والوزارات والمؤسسات الرئيسة
٣-٣-١ مكننة مركز المعلومات ودعم المستثمرين في المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان (IDAL)
٣-٣-٢ مكننة تراخيص العمل في وزارة العمل
٣-٣-٣ مكننة عملية مراقبة تسجيل السيارات العابرة للحدود اللبنانية في مديرية الجمارك العامة
٣-٣-٤ تعزيز نظام مكننة وتبسيط التعويضات الطبية والإجتماعية في تعاونية موظفي الدولة
٣-٣-٥ تعزيز نظام السجل التجاري في لبنان في وزارة العدل
٣-٣-٦ نظام إدارة الوثائق ونظام إدارة الموارد البشرية في وزارة الشؤون الإجتماعية

٣-٣-٧ إتفاقية صيانة مع شركة انفو بلاس (Infoplus) لمختلف الإدارات العامة
٣-٣-٨ إتفاقية مشروع مايكروسوفت مع الحكومة اللبنانية
٣-٣-٩ أجهزة الحاسوب الموحدة HW-Q3 2007
٣-٣-١٠ مشروع إرساء نظام عصري لإدارة الوثائق في لبنان
٣-٣-١١ المساعدة التقنية / مشاريع الخطط الرئيسية
٣-٣-١١-١ الشبكة الموسعة لموقع مؤسسة كهرباء لبنان
٣-٣-١١-٢ موقع الكتروني للصندوق المركزي للمهجرين
٣-٣-١١-٣ المساعدة التقنية من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لقوى الأمن الداخلي لتنفيذ مشروع المركز الطبي
٣-٣-١١-٤ الخطة الرئيسية لوزارة الزراعة
٣-٣-١١-٥ المساعدة التقنية من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لوزارة التربية والتعليم العالي
٣-٣-١١-٦ التدريب العملي مع سيسكو
٣-٣-١١-٧ إدارة موجودات البرمجيات
٣-٣-١١-٨ دعم تقني لمكننة نظام سير المعاملات وإدارة الملفات في لجنة مراقبة هيئات الضمان في وزارة الإقتصاد والتجارة
٣-٣-١١-٩ دعم تقني لمؤسسة المواصفات والمقاييس اللبنانية (LIBNOR)
٣-٣-١٢ الإتفاقية الحكومية الموقعة بين الحكومة اللبنانية ممثلة بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وشركتي اوراكل ولوغوس (Oracle Enterprise Agreement)
٣-٣-١٣ البوابة الحكومية لنظم المعلومات الجغرافية (Lebanese GIS Portal)
٣-٣-١٤ إدارة الوثائق وإنشاء نظام جغرافي معلوماتي في وزارة الثقافة
٣-٣-١٥ نظام معلوماتي لمراقبة أداء الإدارات والمؤسسات العامة من قبل التفتيش المركزي
٣-٣-١٦ الخريطة الأساسية للنظام الجغرافي المعلوماتي
٣-٣-١٧ دراسة استبيان حاجات وزارة البيئة لنظم المعلومات الجغرافية (GIS)
٣-٣-١٨ تزويد مختلف المؤسسات بأجهزة ضبط الدوام

٣-٤ برنامج الهبات المخصصة للحكومة الإلكترونية في الحكومة اللبنانية – تنفيذ عملية التوريد الالكتروني في خمس وحدات تجريبية.

٣-٥ دورة المشروع (Procycle - OMSAR)

٣-٦ المكتب المركزي للمعلومات الإدارية «بوابة معلومات الحكومة اللبنانية»

٣-٧ فريق الدعم التقني والمساندة في المؤسسات الحكومية

٣-٨ مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

٣-٩ التدريب وبناء القدرات

٣-٩-١ التدريب على أساسيات إستخدام المعلوماتية لموظفي القطاع العام

٣-٩-٢ برنامج تدرب «stage» لطلاب الجامعة اللبنانية - معهد العلوم التطبيقية والإقتصادية في الإدارات والمؤسسات العامة

٣-١٠ برنامج دعم تنفيذ إستثمارات بلدية في موضوع معالجة النفايات الصلبة

رابعاً النصوص القانونية والتنظيمية

٤-١ وضع هيكلية جديدة للإذاعة اللبنانية

٤-٢ مشروع قانون يرمي إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٤ تاريخ ١٩٩٩/١٢/١٧ (قانون الإثراء غير المشروع)

رسالة الإدارة

في عالم متغير باستمرار تحكمه وتتحكم به المتغيرات الاقتصادية، أخذت الإدارة الحديثة، منحى جديداً، يركز على الإنتاجية والالتزام بمبادئ الجدوى والفعالية والاقتصاد. أي تقديم خدمة سريعة للمواطنين، بنوعية جيدة وبكلفة متدنية.

ان علاقة الإدارة بالمواطن، باتت تستقطب مختلف المفاهيم الحديثة في الإدارة العامة، وهذه العلاقة تختصر تحت شعار «**إدارة عامة في خدمة المواطن**».

هذا المفهوم ينقلنا من إدارة تكتفي بتنفيذ المهام المحددة في النصوص القانونية إلى إدارة عصرية، تعتمد التخطيط الإستراتيجي وتحديد الأهداف وتحاسب نفسها على النتائج المحققة في نهاية كل سنة، كما تقيّم أجهزة الرقابة أداءها المؤسسي باعتماد مؤشرات قياس أداء دقيقة وموضوعية. ان العلاقة الجديدة بين الإدارة والمواطن والتي نسعى إلى ترسيخ مفهومها تعزز ارتباط المواطنين وثقتهم وولائهم للدولة وتشجع مناخات الاستثمار ومجالات تدفق رؤوس الأموال ودفع العجلة الاقتصادية إلى الأمام.

ولأن الإدارة الحديثة، هي إدارة تخطيط وتحقيق نتائج، فلقد وضعنا لأنفسنا، أربعة أهداف عامة نجهد إلى تحقيقها، في حدود الصلاحيات والإمكانات المتاحة لنا.

وهذه الأهداف هي:

أ- إدارة موجهة لخدمة المواطنين .

ب- دعم المجتمع المدني والحكم المحلي.

ج- النصوص القانونية والتنظيمية.

د- تطوير القدرات المؤسساتية.

الإنجازات في العام ٢٠٠٧

القسم الأول: الأداء المؤسسي

يقاس الأداء المنتظر للعام ٢٠٠٧ على أساس اللائحة التالية من الأهداف الوطنية والمحصلات والنتائج والنشاطات المطلوبة كما هو وارد في الإتفاقية الموقعة بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أولاً ادارة تهتم بالمواطن

١-١ التركيز على مشاريع تبسيط المعاملات في القطاعات والوزارات والإدارات الرئيسة وتنفيذها

١-١-١ مشروع رفع كفاءة الإدارات العامة وتحسين نوعية الخدمات للمواطنين في ٥ وزارات

يشمل المشروع ٥ وزارات هي: (الزراعة، الصناعة، الشؤون الاجتماعية، الاقتصاد والتجارة والأشغال العامة والنقل (مديرية الطرق والمباني).

يتضمن المشروع المحاور التالية:

١) إنشاء مكاتب استقبال

٢) تبسيط الإجراءات العائدة لمعاملات المواطنين

٣) بحث موضوع نقل صلاحية درس وإنجاز بعض معاملات المواطنين إلى الوحدات الإقليمية

٤) درس نقل بعض الأنشطة التي يقوم بها القطاع العام والتي يمكن إسناد أمر تنفيذها إلى القطاع الخاص

لهذا الغرض تم تشكيل ٥ لجان (كل لجنة تعمل على وزارة) يتمثل فيها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومجلس الخدمة المدنية، إدارة الأبحاث والتوجيه، لتنفيذ المشروع. قامت هذه اللجان بدراسة أولية في الوزارات المعنية باستثناء مديرية الطرق والمباني في وزارة الاشغال العامة والنقل، بعدما تعذر المباشرة بالمشروع فيها.

إستوجب هذا المشروع، ونظراً لأهميته وتعدد محاوره، عقد العديد من اجتماعات العمل لجمع المعلومات والمعطيات، وتبادل الأفكار والاقتراحات حول أفضل المقاربات للتوصل إلى وضع عناوين المحاور تلك موضع التطبيق، علماً بأنه جرت بلورة عدد من التوصيات والمقترحات في شتى المجالات، إلا انها تحتاج إلى مزيد من الدرس والتعمّق، وهو الأمر الذي يتطلب من القيادات الإدارية في الإدارات المعنية مزيد من التعاون والدعم، ومن فرق العمل فيها تخصيص الوقت الكافي لهذا المشروع وتزويد اللجان المكلّفة من قبلنا، بكافة المعطيات اللازمة وتأمين اقنية الاتصال الفعّالة مع الرؤساء التسلسليين في إدارتهم لمعرفة موقفها من الاقتراحات والتوصيات المطروحة.

١-١-٢ إحداث مكتب لإستقبال المواطنين وأصحاب العلاقة في وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي

بناء على رغبة معالي وزير التربية والتعليم العالي قام فريق عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بإعداد دراسة حول إمكانية إنشاء مكتب استقبال في المبنى الجديد لوزارة التربية والتعليم العالي وذلك على مرحلتين. في المرحلة الأولى يقتصر دور المكتب على استقبال وإرشاد المواطنين حول إجراءات المعاملات والمستندات المطلوب تقديمها وإرشادهم إلى مكاتب الموظفين المعنيين، أما في المرحلة الثانية ومع البدء بتطبيق إجراءات المكننة الشاملة، يتحول دور المكتب من دور المرشد فقط إلى دور استلام معاملات المواطنين وإنجازها بواسطة الوحدات المعنية وإعادة تسليمها لأصحاب العلاقة في المكان عينه.

١-١-٣ إستحداث وحدة متخصصة في مجال تبسيط الإجراءات الإدارية لمتابعة وإنجاز مشاريع تبسيط الإجراءات في الإدارات والمؤسسات اللبنانية

نظراً لأهمية تبسيط الإجراءات الإدارية بالنسبة للمواطن والإدارة، ونظراً للطابع الملح لهذا الموضوع من حيث ضرورة تماشيه مع مشروع الحكومة الإلكترونية الذي يسعى مكتبنا إلى المباشرة بتطبيقه، تم استحداث فريق عمل في مكتبنا لهذه الغاية، مؤلف من اختصاصيين في مجال تبسيط الإجراءات الإدارية لمتابعة وانجاز مشاريع تبسيط الإجراءات في الإدارات والمؤسسات العامة .

خلال الشطر الأخير من عام ٢٠٠٧، قام فريق العمل المذكور وبالإشتراك مع مندوبي ادارة الأبحاث والتوجيه بالتواصل مع فرق العمل المكلّفة لهذا الغرض في الإدارات المعنية لا سيما في وزارة الصحة العامة، لتحديد المعاملات التي يتوجب أن تحظى بالاهتمام، ولدرس الاجراءات الواجب تبسيطها وجمع المعلومات اللازمة وتحليلها، تمهيداً لاقتراح الخطوات

الآيلة الى تبسيطها. بدأ العمل فعلاً بتبسيط إجراءات تقديم اللقاحات للمواطنين وإقامة الحملات الاعلامية الخاصة بها في وزارة الصحة العامة، وكذلك تبسيط إجراءات منح رخص للمستثمرين في مجال استيراد وتعبئة المبيدات، ورخص تعبئة المياه التي تمنحها الوزارة للمستثمرين. كما يقوم فريق عمل تبسيط الإجراءات بمساعدة وزارة الصحة على تنفيذ الشق المتعلق بمكننة تراخيص المنشآت الطبية التي تمنحها الوزارة بعد ان اكملت هذه الأخيرة الشق المتعلق بمكننة تراخيص مزاولة المهن الطبية ايضاً بالتعاون مع مكتبنا كجزء من مشروع سابق لتبسيط الإجراءات الإدارية.

هذا ويقوم فريق العمل حالياً بالإعداد لمتابعة مشاريع تبسيط إجراءات مجموعة من المعاملات مع وزارات الزراعة، الصناعة، الشؤون الإجتماعية، والإقتصاد والتجارة، التي توليها هذه الوزارات أولوية في عملها.

١-٢ استراتيجية الحكومة الإلكترونية

المقدمة:

خمس سنوات مضت منذ وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إستراتيجية الحكومة الالكترونية. ومنذ ذلك الحين حصلت متغيرات كثيرة في لبنان وفي تطبيق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في دول العالم.

وبالتحديد، استخدمت هذه التطورات كأداة لتعزيز وتمكين الحكومة الالكترونية. بالإضافة إلى ذلك نجد الكثير من التطبيقات العالمية الناجحة والمبتكرة للحكومة الالكترونية ومن الخبرات التي يمكن الاستفادة منها. تأتي هذه التطورات في وقت ملائم لإعادة النظر في إستراتيجيتنا الخاصة بالحكومة الالكترونية وللاستفادة من الخبرات المكتسبة حتى الآن ومن النجاح العالمي وأيضا لإدخال الابتكار ووجهات النظر الجديدة في هذه الإستراتيجية.

وقد توافقت الممارسات العالمية الناجحة على توسيع مشاريع الحكومة الالكترونية لتشمل تحديث الحكومة من خلال تحويل القطاع العام لتأمين مشاركة اكبر وموحدة أكثر للمواطنين. إن نقطة الارتكاز للاتجاهات العالمية هي التأكيد على أهمية وضع المواطن في صلب مساعي الحكومة الالكترونية. ومن هذا المنطلق نشأت الحاجة إلى إستراتيجية حديثة وجديدة تهدف إلى تركيز الضوء على المواطن.

تسعى رؤية الإستراتيجية الجديدة إلى وضع الناس ومجتمعاتهم في صميم حكومة جديدة مبنية على المعرفة تؤمن لهم خدمات موثوق بها. ومن هذا المنطلق تسعى هذه الإستراتيجية إلى تحقيق أهدافها المرجوة وذلك من خلال تخطي البيانات والأنظمة والتوجه إلى الهدف الرئيسي القاضي بتغيير طريقة عمل الحكومة.

وثيقة إستراتيجية الحكومة الالكترونية لعام ٢٠٠٧

وضعت الوثيقة الجديدة للحكومة الالكترونية بناءً على الإستراتيجية القديمة وذلك عبر إعادة التنظيم من خلال أعمدة مركزية جديدة لتأمين أساليب أكثر ابتكاراً ومثبتة عالمياً تمكّن من تحقيق سريع لفوائد الحكومة الالكترونية. إن الهدف من ذلك هو إصلاح أنظمة وعمليات الحكومة التي تؤدي إلى تطوير خدماتها و إلى فوائد اقتصادية من خلال تحسين إنتاجية الحكومة. وقد استندت صياغة هذه الإستراتيجية إلى المعطيات والآراء التي أبداها المستفيدون الرئيسيون للحكومة والوسط الأكاديمي والمجتمع المدني والشركات الصناعية الخاصة.

إن الأعمدة الأربعة الجديدة لإستراتيجية الحكومة الالكترونية هي:

١. **الإصلاح الالكتروني**: يسعى إلى تحسين الكفاءة ككل للحكومة وإلى توفير كبير في التكاليف؛

٢. **المواطن الالكتروني**: يسعى إلى تقديم الخدمات للمواطن بطريقة سريعة وموثوق بها وسهلة الفهم والاستعمال؛

٣. **الأعمال الكترونية**: تسعى إلى تأمين خدمات متكاملة لمجتمع الأعمال وتسهيل عمل القطاع الخاص مع الحكومة؛

٤. **المجتمع الالكتروني**: يسعى إلى تعزيز التنمية المحلية وتحسين نوعية الحياة في المجتمعات المحلية ويستهدف المواطنين ذوي الحاجات.

تضع هذه الإستراتيجية أهداف وغايات محددة تؤمن عند تحقيقها ليس فقط خدمات أفضل بل تؤدي في نهاية المطاف إلى وفر كبير للحكومة. وفي النهاية تصبح الدولة في قطاعيها العام والخاص هي المستفيد الأساسي من الحكومة الالكترونية.

ومن ناحية ثانية، يتوقف نجاح هذه الإستراتيجية على فهم فكرة أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحكومة لا يجعلها أفضل إلا من خلال إصلاح العمليات الأساسية للأعمال مع تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والاهم من ذلك، يعتمد نجاح هذه الإستراتيجية على دعم والتزام كل المستفيدين المختصين من أعضاء المجلس النيابي والوزراء والمدراء العامين والموظفين على مختلف مستوياتهم.

لقد تمت إعادة النظر بإستراتيجية الحكومة الالكترونية الجديدة ووافق عليها ممثلو اللجنة الوزارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسلمت إلى دولة رئيس مجلس الوزراء في كانون الأول ٢٠٠٧.

بدأ التزام الحكومة لإعتماد وإطلاق مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العام ١٩٩٧مع إنشاء اللجنة الوزارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وفيما بعد دولة رئيس مجلس الوزراء. وسوف يتأكد هذا الإلتزام مجدداً من خلال تبني دولة رئيس مجلس الوزراء لإستراتيجيا الحكومة الإلكترونية بعدما وافقت عليها اللجنة الوزارية.

١-٣ مشاريع التعاون بين لبنان وعدد من الدول في مواضيع التطوير الإداري والحكومة الإلكترونية وتقنيات المعلوماتية وبرامج التدريب

جرى التعاون بين لبنان وعدد من الدول في ما يتعلق بمجموعة من المشاريع والأنشطة المتنوعة التي يجري الاعداد لها، والمرحلة التي بلغتها عملية تبادل الأفكار بشأنها أو بلورتها تمهيداً لاطلاقها.

والدول المشار إليها هي التالية: ألمانيا، ماليزيا، اليونان، اليابان، ايطاليا، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

١-٣-١ التعاون مع ألمانيا

وجه دولة رئيس مجلس الوزراء مراسلة إلى المستشارة الألمانية بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٨، تضمن طلباً للمساعدة في موضوع «امن الحكومة الالكتروني (e-Government Security) » لجهة هيكلة وتطوير البنية التحتية للادارة الحكومية المعنية في لبنان بهذا الموضوع. كما تضمنت المراسلة ارسال فريق خبراء من ألمانيا للقيام بمهمة جمع للوقائع لتحديد احتياجات المساعدة.

وقد تضمن جواب المستشارة الألمانية، الدعوة إلى ارسال وفد لبناني للقيام بجولة دراسة واطلاع في ألمانيا في موضوع المساعدة المطلوبة.

استناداً إلى ما تقدم، قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتوجيه رسالة إلى سعادة سفير ألمانيا يطلب فيها المباشرة باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستقبال الوفد اللبناني.

١-٣-٢ التعاون مع ماليزيا

- **في الشق المتعلق بتقنيات المعلوماتية**: في ما يتعلق باعتماد البطاقة الذكية (Smart ID Card) للأمور المتصلة بسجلات الأحوال الشخصية، وإجراءات ومعاملات المواطن الصحية، تم توجيه مراسلة من دولة رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس الحكومة الماليزية بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ بهذا المعنى، للاستفادة من الخبرة والتقدم الذي حققته

ماليزيا في هذا المجال، وتم التعبير في المراسلة عن رغبة الحكومة باستقبال فريق متخصص من ماليزيا للإعداد لهذا المشروع.

أظهرت المراسلات التي أجرتها وزارة الخارجية والمغتربين والسفارة اللبنانية في كوالالمبور، إضافةً إلى الاجتماعات التي عقدتها لهذا الغرض في العاصمة الماليزية، ترحيب الحكومة الماليزية بتقديم الدعم المطلوب مع الاستعداد لإرسال فريق من الخبراء في آب ٢٠٠٧ للقيام بالدراسات الإعدادية، وهو ما حصل فعلاً.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس الوزراء وافق بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٧ على مذكرة التفاهم بين لبنان وماليزيا ممثلة بمؤسسة « Multimedia Development Corporation (MDeC)»، علماً بأن الجانب الماليزي وقّع أيضاً على مذكرة التفاهم هذه. كما تم ابلاغنا ان مباحثات جرت بين السفارة اللبنانية ووزارة الخارجية الماليزية ومؤسسة (MDeC) جرى فيها توضيح النقاط التالية:

– قيام بعثة من مؤسسة (MDeC) بزيارة إلى لبنان في أواسط آذار ٢٠٠٨، مبدئيا، للاجتماع مع فريق عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، في مهمة تستغرق أربعة أسابيع لتصميم وتطوير خطة عمل وخارطة طريق لتنفيذ مشروع البطاقة الذكية.

– ان الدراسة الأولية للمشروع ستكلف نصف مليون دولار، وقد تقدمت مؤسسة (MDeC) بطلب تمويلها من مكتب رئيس مجلس الوزراء الماليزي.

– صار البحث مع ممثل البنك الإسلامي للتنمية IDB حول موضوع تمويل المشروع، وقد أبدى هذا الأخير ايجابية بالنسبة لهذا الأمر.

– ستتقدم الحكومة الماليزية بطلب من الحكومة اللبنانية تتمنى فيه، وتتوقع أن يعتمد في تنفيذ القسم الأكبر من مشروع البطاقة الذكية في لبنان استناداً إلى التقنيات المعتمدة في ماليزيا، على أن تعطى الأولوية في تنفيذ هذا المشروع إلى الشركات الماليزية.

■ **في الشق المتعلق بالتدريب**

يستفيد لبنان من برامج التدريب التي تنظم في ماليزيا من قبل العديد من المعاهد والمؤسسات التدريبية، في إطار البرنامج الماليزي للتعاون التقني، والتعاون قائم في هذا المجال منذ أوائل ٢٠٠٧ بمنتهى الفعالية بين مكتبنا والبرنامج الماليزي للتعاون التقني من خلال السفارة الماليزية في لبنان.

هذا ويتم ابلاغ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بصورة مستمرة عن دورات تدريب في شتى المجالات والمواضيع تنظّم في ماليزيا يمكن لموظفين من لبنان المشاركة فيها. ويقوم المكتب باجراء المراسلات والاتصالات اللازمة مع الإدارة المعنية بكل دورة تدريبية لدعوتها إلى ترشيح الموظفين المستوفين للشروط لمتابعة هذه الدورات. وقد استفاد

لغاية تاريخه ما لا يقل عن عشرين موظفاً من دورات التدريب هذه، وهذه الدورات تتراوح مدتها بين أسبوع وشهر تقريباً، وتتحمل الحكومة الماليزية الأعباء والنفقات المالية كافة العائدة للمشاركين فيها.

١-٣-٣ التعاون مع اليونان

■ **في الشق المتعلق بتحديث الإدارة وبناء قدرات مؤسساتية فيها**

في ضوء الاتصالات واجتماعات العمل التي قام بها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مع الجانب اليوناني لا سيما مع وزير الداخلية والإدارة العامة واللامركزية، تم اعداد مشروع مذكرة تفاهم تشكّل إطاراً للتعاون بين لبنان واليونان، تتولى الأخيرة على أساسها تقديم الدعم والمساعدة والتمويل في إطار برنامج (Alexios) المعدّ خصيصاً للبنان، بهدف تحديث الإدارة وبناء قدرات مؤسساتية فيها إضافة إلى تنفيذ مشاريع معلوماتية، وتدريب موظفين. وقد توجت هذه الجهود بتوقيع مذكرة التفاهم بين الفريقين في السراي الكبير بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١، استناداً إلى التفويض المُعطى إلى وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٧، وسوف يباشر بتنفيذ مذكرة التفاهم هذه، حال تبلّغها من الطرفين بالطرق الدبلوماسية.

■ **في الشق المتعلق بالتدريب**

بموازاة مذكرة التفاهم المشار إليها، جرى في اليونان وبمبادرة من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، تنظيم ثلاث دورات تدريب في شهر حزيران وتموز ٢٠٠٧، في المركز الدولي للقانون العام، اشتملت على الموضوعين التاليين: «الحكم الرشيد» و «جودة التشريعات»، شارك فيها ٣٠ قاضياً وقيادياً من عدة إدارات عامة في لبنان.

وقد شكّلت هذه الدورات فرصة جيدة، أطّلع خلالها المشاركون على ابرز المفاهيم والمبادئ والآليات المتصلة بالحكم الرشيد، وجودة التشريعات.

١-٣-٤ التعاون مع اليابان

في زيارة قام بها سعادة سفير اليابان الى وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في شهر أيار ٢٠٠٧، جرى فيها عرض للتعاون بين لبنان واليابان في موضوع الحكومة الالكترونية، حيث أودع سعادة السفير مجموعة وثائق حول مقاربة اليابان لموضوع الحكومة الالكترونية تلخص تجربتها في هذا الشأن.

وقد تقدم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من سعادة السفير بطلب مساعدة ودعم اليابان لجهة هيكلة وتطوير البنية التحتية للادارة الحكومية المعنية بالحكومة الالكترونية في لبنان . وقد تم إعداد مسودة كتاب أرفق به مستند «طلب تعاون ودعم»، تم اعتماده وتوجيهه من دولة رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس الحكومة اليابانية (الأسبق) وأعيد ارساله إلى رئيس الحكومة الحالي بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٨.

١-٣-٥ التعاون مع ايطاليا

اثر اللقاء في فيينا في إطار مؤتمر «إعادة ابتكار الحكومة» في شهر حزيران ٢٠٠٧، الذي جمع وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مع وزير الإدارة العامة والابتكار في ايطاليا، تم توجيه رسالة إلى الوزير الايطالي تتضمن اقتراحا بقيام علاقات تعاون بين بلدينا وتحديداً إمكانية استضافة بعثة من لبنان تقوم بجولة دراسية في ايطاليا لزيارة مواقع محددة وإدارات رائدة في موضوع الحكومة الالكترونية.

بموازاة ذلك، تم توجيه مراسلة من دولة رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس الحكومة الايطالية بتاريخ ٣ تشرين الأول ٢٠٠٧ تضمنت طلباً للمساعدة في موضوع «امن الحكومة الالكتروني» لجهة هيكلة وتطوير البنية التحتية للإدارة الحكومية المعنية في لبنان بهذا الموضوع، مع اقتراح ارسال فريق ايطالي من الخبراء للقيام بمهمة جمع المعطيات اللازمة لتحديد الاحتياجات.

إضافة إلى ما تقدم، تلقى وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية دعوة من الوزير الايطالي للمشاركة في ورشة عمل تحت عنوان «التخطيط الاستراتيجي للحكومة الالكترونية وأفضل الممارسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، ستعقد في روما بتاريخ ٣٠ و ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٨ وسيشارك فيها فريق من الاختصاصيين في مكتبنا.

١-٤ إنشاء إدارة متجاوبة

١-٤-١ مشروع تقييم أداء الإدارات والمؤسسات العامة من قبل التفتيش المركزي

خلفية المشروع:

بعدما تكوّنت قناعةٌ راسخة لدى التفتيش المركزي ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بضرورة تطوير الدور الرقابي الذي يضطلع به التفتيش المركزي لجهة إعطائه بُعداً جديداً يقوم على تقييم الأداء المؤسسي، شرع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في دعم الجهود التي يبذلها التفتيش المركزي في هذا المجال عبر تقديم الدعم وتأمين التمويل اللازم للاستعانة بالخبرات اللازمة لإطلاق الدور الجديد للتفتيش المركزي وتالياً للمفتشين

بتزويدهم بالبرامج وآليات العمل اللازمة التي تكفل قيامهم بهذا الدور، وقد انعكس التصوّر المستقبلي لدور التفتيش المركزي في شقيه الرقابي والتوجيهي في مشروع القانون الذي انجزه مكتبنا والرامي إلى إعادة تنظيم التفتيش المركزي والذي لا يزال قيد الدرس لدى إدارة التفتيش.

نطاق العمل:

إن تطوير الدور الرقابي للتفتيش المركزي يشمل جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الخاضعة للتفتيش بحيث تمّ في السنوات السابقة وضع مؤشرات أداء عامة وأخرى قطاعية لقياس الأداء المؤسسي.

وضعية المشروع

تم تنظيم ورش عمل مكثفة في تشرين الأول ٢٠٠٧ أدارها الخبير الدولي الذي سبق أن استُقدِم خصيصاً لوضع نظام قياس الأداء المؤسسي. وجرى خلال ورش العمل هذه تدريب المفتشين في التفتيش المركزي على تطبيق مؤشرات الأداء القطاعي وكيفية تعبئة الجداول الموضوعة لهذه الغاية.

كما جرى تصميم وتشغيل نظام معلوماتي خاص ببرنامج قياس الأداء المؤسسي.

١-٤-٢ مشاركة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بتنفيذ مشاريع تطوير مؤسسي في إطار برنامج لبنان الاقتصادي (باريس III)

في إطار الخطوات التمهيدية للإعداد لتنفيذ التزامات لبنان في تطبيق البرنامج الاقتصادي (باريس III)، تم تحديد عدد من المشاريع اسند أمر إدارتها وتنفيذها إلى مكتبنا، وهي:

١-٤-٢-١ مشروع تحديث قانون الصفقات العمومية، وقد عكفت لجنة مختصة مؤلفة بقرار من وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، تتمثل فيها الإدارات والمؤسسات العامة المعنية، على إعداد مشروع قانون حديث للصفقات العمومية، يراعي احدث المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال، تم رفعه إلى مجلس الوزراء خلال شهر تشرين الأول ٢٠٠٧، حيث تمت الموافقة عليه، وأحيل إلى المجلس النيابي.

١-٤-٢-٢ مشروع مكافحة الفساد في وزارتين، وهما وزارة المالية ووزارة الأشغال العامة والنقل اللتان تم اختيارهما من قبل مجلس الوزراء في الورقة المقدمة إلى مؤتمر

باريس (III). يرمي المشروع إلى إنشاء وحدة رقابية داخلية في كل منهما؛ وقد قام مكتبنا بإعداد دفتر الشروط الخاص للتعاقد مع خبير في مجال مكافحة الفساد لإجراء الدراسة اللازمة واقتراح المعالجات والنصوص القانونية الضرورية لإحداث وحدة الرقابة الداخلية المذكورة، وإعداد النظم وآليات العمل التي تحتاجها. كذلك أعد مكتبنا مذكرة تفاهم خاصة بالمشروع لإرفاقها بدفتر الشروط ليصار إلى إرسالهما إلى الوزارتين المعنيتين للاطّلاع والموافقة.

١-٤-٢-٣ تحديد الأنشطة والوظائف التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها

يقوم مكتبنا بالتعاون مع عدد من الوزارات، بدرس تحديد عدد من الأنشطة والوظائف التي يمكن نقل صلاحية إدارتها وتنفيذها من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بما يؤمن سرعة أكبر ودقة أعلى في التنفيذ إستجابة لتوقعات المواطن، ومساهمة في تخفيض حجم وكلفة الإدارة العامة.

١-٤-٢-٤ المسح الأولي لاحتياجات وزارة الصحة العامة للتدريب

بالتعاون مع وزارة الصحة العامة تم وضع الخطوات التمهيدية والمسوحات الأولية لاحتياجات التدريب للعاملين فيها، ويؤمَل انجاز هذا العمل خلال العام ٢٠٠٨ حينها تقر خطة العمل الخاصة بالمشروع ووضع دفتر الشروط بغية تكليف معاهد متخصصة أو استشاريين، مهمة تنظيم دورات التدريب اللازمة، حالما يتوفّر التمويل.

١-٤-٣ إنجاز عملية إصدار ونشر وتوزيع شرع المواطن القطاعية

الخلفية:

إن شرع المواطن التربوية، الصحية، البيئية، التراث، المال العام والسلامة العامة تأتي استكمالا «لشرعة المواطن» التي كان قد أقرها مجلس الوزراء وتهدف إلى تحسين علاقة المواطن مع الإدارة العامة وتحدد حقوق المواطن وواجباته في تعامله مع الإدارة وتقديم الخدمات له بأفضل شكل ممكن. إن هذه الشرع تهدف إلى الإسهام في ورشة إصلاح الإدارة العامة، لأنها تشكل أداة توعية ذات فائدة، فهي تنبه المواطن إلى حقوقه وواجباته سعيًا إلى استنهاض المواطن لممارسة دوره في المبادرة والشراكة والعمل اليومي في نطاق إمكاناته ، بما في ذلك دوره في المراقبة والمساءلة والمحاسبة، مما يؤدي إلى تعزيز علاقته وثقته بالسلطة من جهة، والمضي قدمًا نحو تحقيق الشفافية والقضاء على الفساد من جهة ثانية.

إنّ شرع المواطن تركّز على حقوق المواطنين وواجباتهم مع تحديد آليات التطبيق والتفعيل من خلال العائلة والمدرسة والبلديات والجمعيات الأهلية ووسائل الإعلام... وهي شرع سلوكية تساهم في وضع مبادئ مفصلة ذات آليات تطبيقية محددة.

الوضع الحالي:

أعدت هذه الشرع القطاعية من قبل فرق عمل من أصحاب الاختصاص، ونوقشت، كل شرعة على حدة، في ورشة عمل ضمت الإدارات المعنية، وفعاليات من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع الأهلي، لأخذ مختلف وجهات النظر بعين الأعتبار وزيادة التحسس بأهمية الالتزام بمضامينها وعرضت جميعها على لجنة مشتركة بين مجلس شورى الدولة ومكتبنا لإعداد الصياغة النهائية وإعتماد منهجية واضحة وموحدة لجميع الشرع.

تم إطلاق شرع المواطن، التربوية، الصحية، البيئة، التراث، المال العام، والسلامة العامة ونشرها ووضعها بتصرف: المواطنين، والإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات ومنظمات المجتمع الأهلي والجامعات والمعاهد الرسمية والخاصة، بعد ترجمتها إلى اللغتين الفرنسية والإنكليزية، وهي موجودة أيضاً بثلاث لغات (عربي، فرنسي، انكليزي) على الموقع الالكتروني لمكتبنا: www.omsar.gov.lb

الكلفة:

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (لجان عمل).

برنامج إدارة الحكم في الدول العربي– POGAR (ترجمة وطباعة الشرع)

ثانياً دعم المجتمع المدني والحكم المحلي

٢-١ مشروع دعم الحكم المحلي

٢-١-١ مشروع دعم الحكم المحلي (المرحلة الأولى):

نطاق العمل:

يشكل هذا المشروع مرحلة ثانية من مشروع «إعداد مشاريع بلدية في إطار خطة مبرمجة للتنمية المحلية» ويهدف، بشكل عام، إلى مساعدة ١٢ تجمعاً بلدياً، جرى تدريبها سابقاً على استخدام طرق وأدوات حديثة للتخطيط، عن طريق المشاركة مع المجتمع المدني المحلي، في عملية التنمية المحلية . يساهم هذا المشروع ،بشكل مباشر، في تقوية قدرات المجتمعات المحلية من خلال تنمية العلاقات بين البلديات، إستخدام تقنيات التنمية الحديثة، تنفيذ إستراتيجيات التنمية المحلية التي جرى وضعها سابقاً، وإشراك المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية.

أما التجمعات البلدية المستفيدة من هذا المشروع فهي التالية:

الشوف الأعلى، الشوف السويجاني، جزين، إقليم التفاح،بنت جبيل، عاليه، كسروان، المتن الأعلى، عكار، زغرتا، الهرمل، السهل (البقاع الغربي).

الوضع خلال العام ٢٠٠٧:

في ما يلي عرض لأبرز الأعمال المنجزة في العام ٢٠٠٧:

– استكمال احداث وحدة دعم المشروع (المتواجدة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية) بتعيين الخبراء المحليين اللازمين.

– استكمال عملية تعيين المنسقين في كل من التجمعات التالية: بنت جبيل،الهرمل، الشوف الأعلى، بانتظار تعيين المنسق لتجمع بلديات الشوف سويجاني.

– وضع المواصفات التقنية لمشروع «نظم الإشارات التي تعكس المعالم السياحية» لكل من هذه التجمعات (تم التعاقد مع خبير مختص لهذه الغاية) وبدأ العمل على ملف المناقصة.

– وضع المواصفات التقنية لعملية تأهيل مكاتب التنمية المحلية في كل من التجمعات البلدية ال١٢(تم التعاقد مع خبير مختص لهذه الغاية) وبدأ العمل على ملف المناقصة.

– وضع دراسة قانونية حول قدرة التجمعات على تلقي الهبات وتوقيع عقود هبات (تم التعاقد مع خبير مختص لهذه الغاية)

– الإنتهاء من وضع دفتر الشروط لعملية إنشاء ٤ تجمعات بلدية إضافية، إضافة إلى اعداد برامج التدريب التي سوف تطال التجمعات البلدية ال١٢ و عدداً آخر من البلديات، كما تم البدء بالتحضير للمناقصة.

– الإنتهاء من وضع دفتر الشروط لعملية اعداد سياسات ومقاربات الاتصال والتواصل (Communication) التي سترافق المشروع والتي سيتم على أساسها وضع استراتيجيا الاتصال (Communication Strategy) لكل من التجمعات ال١٢ كما سيتم الإنتهاء من تحضير ملف المناقصة.

– وضع دفتر الشروط لعملية التعاون اللامركزي (Coopération décentralisée) التي ستتم خلال هذا المشروع كما وتم أخذ موافقة الإتحاد الأوروبي في بروكسل للتعاقد مباشرة مع المكتب الفني للمدن اللبنانية (BTVC).

الكلفة:

٤،٠٠٠،٠٠٠ يورو.

الجهة الممولة:

الإتحاد الأوروبي.

٢-١-٢ «مشروع التنمية المحلية» (المرحلة الثانية)

نطاق العمل:

تهدف المرحلة الثانية من المشروع إلى تنفيذ مشاريع ترتدي الطابع السياحي وتكون مسؤولية تنفيذها على عاتق التجمعات البلدية ال١٢ (الشوف الأعلى، الشوف السويجاني، جزين، إقليم التفاح،بنت جبيل، عاليه، كسروان، المتن الأعلى، عكار، زغرتا، الهرمل، السهل (البقاع الغربي) وذلك ضمن إطار «عقود هبات» تعطى بموجبها المساعدات المالية من هبة مقدمة لهذه الغاية من الإتحاد الأوروبي ، ويتولى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مهمة الإشراف على هذه المشاريع وتقديم المساعدة التقنية اللازمة والدعم اللازم لإدارة عمليات التوريد. إضافة إلى الدعم الذي يقدم للتجمعات لتنفيذ مشاريعها من قبل مكتبنا، هناك مساعدة تقنية خارجية أيضاً تقدم عبر شركة مختصة وهي شركة IMG التي تم إختيارها من قبل الإتحاد الأوروبي والتي بدأت فعلياً عملها في ٦ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧، وهي الشركة التي ستساعد أيضاً على تحديد الكلفة النهائية لكل مشروع.

الوضع الحالي:

تم إطلاق المشروع رسمياً في ٢٤ تشرين الأول من العام ٢٠٠٧ وبدأت الزيارات الميدانية إلى التجمعات البلدية، حيث يتم من خلالها تحديد المشاريع بصيغتها النهائية.

الكلفة:

٩,٠٧٥,٠٠٠ أورو.

الجهة الممولة:

الإتحاد الأوروبي.

٢-٢ برنامج «أفكار» ٢
دعم المجتمع المدني اللبناني في سبيل احترام الحقوق السياسية والمدنية

خلفية البرنامج

في موازاة الجهود والبرامج القائمة لتطوير الإدارة العامة في لبنان، يمثل تعزيز قدرات المجتمع المدني اللبناني ودعم طاقاته، في مجالات التنظيم والحوار والحركة، جزءا أساسيا من عملية الإصلاح والتنمية. فالمجتمع المدني يشكل ضلعا من أضلاع المثلث الوطني للدولة، إلى جانب القطاعين العام والخاص. وإذ يتمتع هذا المجتمع بدرجة عالية من التنوع والديناميكية وحرية الحركة نتيجة سماح القانون اللبناني بتشكيل الجمعيات منذ العام ١٩٠٩، فهو يحتاج في المقابل إلى مزيد من تفعيل الدور الذي يلعبه على مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية وعلى صعيد تعزيز دولة الحق. ومن شأن هذا التوجه أن يرسمل المهارات الفنية التي اكتسبتها المنظمات غير الحكومية من العمل الميداني على الصعيد التنموي في مجالات تحديد السياسات العامة القطاعية وتنفيذها. ويمكّنه أيضا من أن يعزز المبادرات القائمة على احترام حقوق الإنسان والهادفة إلى تعميق الديموقراطية وتطوير القوانين وتعزيز ثقافة السلام والمصالحة الوطنية. وقد أثمر إطلاق برنامج أفكار كمشروع نموذجي في مطلع العام ٢٠٠٤ بتمويل قدره مليون يورو نتائج ايجابية ونجاحات حتّمت تجديد التمويل لهذا البرنامج تحت عنوان أفكار ٢.

نطاق العمل:

يستند برنامج أفكار، في مرحلته الثانية، إلى اتفاقية مالية موقعة بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والاتحاد الأوروبي في ١٦ آذار ٢٠٠٦ ترعى تمويل مشروع تحت عنوان: «دعم المجتمع الأهلي اللبناني في سبيل احترام الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز دولة القانون». ويهدف المشروع إلى تعزيز دولة القانون واحترام الحقوق الأساسية للإنسان والدفع نحو التزام مواطني اكبر. ويهدف أيضا إلى تعزيز دور المواطنين اللبنانيين والمنظمات غير الحكومية وتأثيرها في سبيل احترام حقوق الإنسان وتعزيز دولة القانون، وذلك من خلال تشجيع مبادرات هذه المنظمات تمويلا ودعما فنيا وتقنيا. وتتوزع المبادرات المذكورة ضمن مجالين هما:

١- تعزيز دولة القانون من خلال تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى القيم الديموقراطية، من خلال أعمال ضغط ومدافعة لاعتماد أو تطبيق أو تعديل قوانين تضمن مساواة المواطنين والمجموعات المهمشة أمام القانون وتضمن حمايتهم القانونية والاجتماعية.

٢- تعزيز الحوار بين مجموعات الشباب اللبناني المختلفة، من خلال مشاريع مبدعة وجديدة تشمل أعمالا فنية أو لعبية أو ثقافية أو مداخلات ملموسة و/ أو مختلطة بشراكة مباشرة مع المستفيدين.

مصدر التمويل
الاتحاد الأوروبي

الكلفة
ثلاثة ملايين يورو.

الوضعية
أنجز مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، خلال العام ٢٠٠٧ عملية استدراج للاقتراحات شاركت فيها ٦٩ منظمة غير حكومية لبنانية. وتولت لجنة مؤلفة من مسؤولين في المكتب تقييم المشاريع المقدمة وذلك بمشاركة خبراء في شؤون المجتمع المدني وبحضور مراقبين من الاتحاد الأوروبي. وقد فاز بالتمويل أربعة وعشرون مشروعا، خمسة عشر منها توزعت اهتماماتها على شؤون عدة: المرأة والإعلام والثقافة الانتخابية والتربية البيئية والجندرية والمخدرات وتأمين الصحة العقلية واستمرار الحياة من خلال التبرع بالدم فضلا عن متابعة قضايا السجون والإدمان والإعاقة والتوحد من منظارين: اجتماعي نفسي، وقانوني. كما فازت تسعة مشاريع تعمل على تعزيز الحوار بين مجموعات الشباب اللبناني المختلفة في مجالات عديدة، أبرزها الإعلامي والالكتروني والبيئي والفني والاجتماعي. وقد وقعت عقود التمويل بين المكتب والمنظمات الفائزة في مطلع حزيران. وتتراوح مدة تنفيذ المشاريع ما بين ١٢ و٢٤ شهرا.

والمنظمات غير الحكومية التي جرى تمويل مشاريعها هي:

١– في مجال تعزيز دولة القانون واحترام الحقوق المدنية والسياسية:

- جمعية سكون وعنوان مشروعها « نحو احترام اكبر لحقوق المدمنين »
- جمعية مهارات وعنوان مشروعها «الدفاع عن قانون جديد لوسائل الإعلام في لبنان»
- جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات وعنوان مشروعها « ١٢ لبنانيا غاضباً» مسرحية في السجن
- جمعية الزورق وعنوان مشروعها «حق العمل للجميع»
- مركز «ريستارت» لتأهيل ضحايا التعذيب والعنف وعنوان مشروعه «مداخلات نفسية اجتماعية مع السجناء وعائلاتهم»
- جمعية كفى وعنوان مشروعها «نحو قانون وطني للحماية من العنف في الأسرة»
- مركز الدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط وعنوان مشروعه «اطلاع العمال المهاجرين في لبنان على الوسائل العلمية والقانونية لإبراز حقوقهم»
- منتدى المعاقين في لبنان الشمالي وعنوان مشروعه «نموذج عن استراتيجيات تطبيق المواد الأولوية في القانون ٢٢٠/ ٢٠٠٠»

■ الجمعية اللبنانية للتوحد وعنوان مشروعها « تعزيز التسامح حيال المجموعات المهمشة من الأطفال والشبان في لبنان»

■ مركز التنمية والتخطيط وعنوان مشروعه « الحياة لا تنتظر»

■ الجمعية اللبنانية من اجل ديموقراطية الانتخابات وعنوان مشروعها «نحو مجلس أخلاقي مستقل لوسائل الإعلام في لبنان»

■ جمعية الارض - لبنان وعنوان مشروعها « المواطن البيئي اللبناني»

■ اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا المرأة وعنوان مشروعها «التدريب حول المصطلحات المرتبطة بالجندرة»

■ مركز الابحاث وتطوير العلاج التطبيقي وعنوان مشروعه «تخفيف من عبء الأمراض العقلية في لبنان نحو اعتماد قانون من اجل الصحة العقلية»

■ الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة وعنوان مشروعها « الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة عاملا اساسيا لتبدل المواقف من العنف ضد المراة على المستوى الوطني »

٢– في مجال الحوار بين المجموعات اللبنانية :

■ جمعية نهار الشباب وعنوان مشروعها «صحافيون شبان يناضلون في سبيل تعزيز الحوار بين الأديان»

■ جمعية فرح العطاء وعنوان مشروعها «مهام تربوية واجتماعية لشبان لا يتجاوزون ١٦ سنة من العمر بغية إرساء التوافق بين مختلف أطياف المجتمع اللبناني»

■ جمعية التنمية والمحافظة على الغابات وعنوان مشروعها « حوارنا»

■ الحركة الاجتماعية وعنوان مشروعها «الكلمة للشبان»

■ جمعية على بعد أمتار وعنوان مشروعها The other.com ، من التوعية إلى المواطنة الفعالة»

■ جمعية أم النور وعنوان مشروعها «تواصل الشبان»

■ مؤسسة مخزومي وعنوان مشروعها « لنتحدث»

■ بلدتي وعنوان مشروعها «الحوار الإلكتروني الوطني»

■ حركة السلام الدائم وعنوان مشروعها «حقوق مشاركة الشبان».

وعلى خط موازٍ، استكمل المكتب خلال سنة ٢٠٠٧ آليات استدراج العروض لاختيار مؤسسة أوروبية تؤمن الدعم التقني لبرنامج أفكار. فقيّمت لجنة مختصة العروض المقدمة واختارت مؤسسة ايمرجانس الأوروبية، ووقعت معها العقد الذي يرعى تنفيذ هذه المهمة لمدة ٢٦ شهرا اعتبارا من أول تموز ٢٠٠٧ . وينص العقد على متابعة التنفيذ الميداني لمشاريع المنظمات الفائزة في أفكار ٢ وتأمين الدعم التقني لها، كما ينص على تنظيم دورات تدريب

في الإدارة والاتصال والعمل الميداني، وعلى عقد طاولات حوار حول مواضيع تهم المجتمع المدني، بالإضافة إلى تغذية قاعدة البيانات التي أعدت في أفكار ١ حول المجتمع المدني والوصول إلى خلاصات ونتائج حول واقع هذا المجتمع تقدم ضمن دراسة الى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

أما على الصعيد الميداني، فقد انطلقت المنظمات الفائزة في تنفيذ مشاريعها، فيما عقدت ٤ جلسات focus group بإدارة خبير محلي لتحديد احتياجات هذه الجمعيات. ووضعت على هذا الأساس عناوين لثماني ورش عمل تدريبية سوف يتم تنظيمها بين كانون الثاني ٢٠٠٧ ونيسان ٢٠٠٩ تستفيد منها المنظمات غير الحكومية اللبنانية. كما جرى تحديد ثمانية محاور لعقد لقاءات حوارية تهم المجتمع المدني اللبناني.

ورش العمل التدريبية هي:

في إدارة دورة المشروع

١–الإدارة المالية: القوانين اللبنانيّة ومتطلبات الاتحاد الأوروبي

٢– المراقبة ، التقييم والرسملة

٣– إدارة الفريق والوقت

في التدريب: منهجيات ومقاربات

٤– العمل مع الأطفال : تحديات ورهانات

٥–دينامية الفريق: تنشيط المجموعات لتبادر الى الحوار وحل النزاعات

في إدارة الحملة من اجل قضية

٦– تطويع، إدارة و استدامة العمل التطوعي

٧–استخدام التقنيات السمعية البصرية المناسبة خلال حملات حشد التأييد

في مفهوم المشروع

٨– تحديد وتطوير مفاهيم المشروع وتحليل الحاجات.

أما مواضيع اللقاءات الحوارية فهي :

١– نحو إستراتيجية وطنيّة لإلغاء التمييز في القوانين على أساس النوع الاجتماعي

٢– إطلاق وتعزيز الحوار بين الشباب بعد فترات العنف والنزاعات

٣– المدمن على المخدرات: في نزاع مع القانون أم بحاجة الى علاج؟

٤– دور وسائل الإعلام في الترويج لاهتمامات المجتمع المدني ومبادراته

٥– تعزيز حس المواطنية في سبيل بيئة سليمة

٦– وضع ومكانة المتطوعين في البُنى المؤسساتية للمنظمات غير الحكومية

٧– مقاربات برامج ما بعد الصدمات النفسية: مهام وتحديات

٨– استدامة المشاريع النفسية–الاجتماعية المنجزة بعد حالات الطوارئ

ثالثاً تطوير قدرات الإدارة وتعزيزها

٣-١ إدارة تهتم بالنتائج - خطة تطوير الأداء المؤسسي

٣-١-١ مخطط إداري وتقني توجيهي شامل لوزارة الصحة العامة

الخلفية:

في إطار تحديث وتعزيز الإدارات والمؤسسات العامة في لبنان، تم إنتقاء عدد من الوزارات ومن بينها وزارة الصحة العامة لتحديد إحتياجاتها. ومن أجل ذلك تم إعداد مخطط توجيهي إداري وتقني شامل يهدف إلى تطوير عمل الوزارة من خلال دراسة وتحليل الوضع الحالي واقتراح حلول عبر طرح مشاريع إدارية وتقنية.

تم تأليف لجنة عمل مشتركة تضم ممثلين عن وزارة الصحة العامة ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وإدارة الأبحاث والتوجيه في مجلس الخدمة المدنية لتحضير هذا المخطط الذي عرض ملخص لأهم النقاط فيه على القياديين في الوزارة. سلط المخطط الضوء على نقاط الضعف والقوة في بنية وعمل الوزارة كما اقترح مشاريع إدارية وتقنية تهدف إلى دعم الوزارة في إعادة تركيز نفسها كأساس لتنظيم وإدارة القطاع الصحي في لبنان.

نطاق العمل:

يؤمن المخطط الإداري والتقني الشامل تحليلاً مفصلاً للوضع الإداري والتكنولوجي الحالي في الوزارة ملقياً الضوء على مواقع الضعف والمخاطر الكامنة، مقترحاً توجيهات إدارية محددة الغايات والأهداف مع تفصيل للتوصيات الخاصة والعامة.

كما يحتوي على إطار خاص بالتدريب وبناء القدرات يلخص خطة لتنمية الموارد البشرية مع بعض التوصيات الداعمة في ما يتعلق بالبنية التنظيمية والإدارية وبناء القدرات والموازنة.

يختم المخطط بخطة تنفيذية تحدد أولويات المشروع والجدول الزمني للتنفيذ وخطوط الموازنة.

الوضع:

تم تسليم التقرير بصيغته النهائية إلى مدير عام وزارة الصحة العامة وتمت الموافقة على كل ما تضمنه المخطط.

٣-١-٢ مشروع التخطيط الإستراتيجي وإدارة الجودة في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي

بعدما سبق لمكتبنا أن دعم وحدة التخطيط في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي من خلال وضع منهجية للتخطيط الاستراتيجي وإطار عام لإدارة الجودة، أصبح هناك مسودّة شبه نهائية للخطة والإطار العام جاهزة للتطبيق، وسيُصار خلال العام ٢٠٠٨ إلى تحديد الخطوات المطلوبة لتبنّيها وبلورتها في مشاريع محددة.

٣-١-٣ مخطط توجيهي شامل لوزارة الإقتصاد والتجارة

الخلفية:

في إطار تحديث وتعزيز الإدارات والقطاع العام في لبنان تم انتقاء عدد من الوزارات ومن بينها وزارة الاقتصاد والتجارة لتحديد احتياجاتها وبناءً عليه تحضير مخطط توجيهي شامل يهدف إلى تطوير عمل الوزارة من خلال مشاريع إدارية وتقنية .

أضاء المخطط التوجيهي على مراكز الضعف والقوة في بنية وعمل الوزارة كما واقترح مشاريع إدارية وتقنية، و حدد القوانين والتنظيمات الواجب تعديلها بهدف دعم دور وزارة الاقتصاد والتجارة في إعادة تركيز وجود لبنان على الخارطة الاقتصادية.

نطاق العمل:

يؤمن المخطط التوجيهي الشامل تحليلاً مفصلاً للوضع الإداري والتكنولوجي الحالي في الوزارة ملقياً الضوء على مواقع الضعف والمخاطر الكامنة. من ثم، تقترح الوثيقة توجيهاتٍ إدارية استراتيجية محددةً غاياتها وأهدافها ومفصّلةً توصيات السياسات القصيرة والطويلة المدى. إضافة الى ذلك، تتضمن الوثيقة إطاراً معلوماتياً يصف البنية التحتية والمعدات والنظم المعلوماتية الملائمة للوزارة. كما تحتوي الوثيقة على إطار خاص بالتدريب وبناء القدرات يلخص خطة تنمية الموارد البشرية المطلوبة ببعض التوصيات الداعمة في ما يتعلق بالبنية التنظيمية والإدارية وبناء القدرات والموازنة.

وينتهي المخطط التوجيهي الشامل بخطة تنفيذية تحدد أولويات المشروع والجدول الزمني للتنفيذ وخطوط الموازنة.

الوضع الحالي:

يخضع المخطط حالياً للدراسة من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة.

٣-٢ البرامج والمشاريع المشتركة مع جهات محلية وخارجية

٣-٢-١ مساهمة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في إطار سياسة الجوار الأوروبية

٣-٢-١-١ اللجنة الفرعية حول الديموقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد

شارك مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الفرعية المشار إليها أعلاه، وتركزت هذه المشاركة في الجانب المتعلق بالمهام والمسؤوليات المُناطة بها والتي تتمحور أساساً حول موضوع الحكم الرشيد، وعرض مندوب المكتب للمشاريع والبرامج المنفذة في هذا الإطار.

هذا وقد عقد اجتماع مشترك بين اللجنة الفرعية والجانب الأوروبي في بيروت بتاريخ ١٢ نيسان ٢٠٠٧، تم خلاله استعراض مجمل الأمور التي تم درسها ومناقشتها في اجتماعات اللجنة الفرعية، وقد أعدّت وزارة الخارجية والمغتربين التي تترأس اللجنة محضراً للاجتماع مع قائمة بالإجراءات التي التزم بها لبنان خلال الاجتماع المذكور.

أما فيما يتعلق بدور هذا المكتب، فقد أشار المحضر في ما يتعلق بالحكم الرشيد إلى المشاريع التالية، الممكن وضعها موضع التنفيذ، في حال توفرت الظروف المناسبة وتم تأمين التمويل اللازم لها:

– احداث مكاتب استقبال في ٤ وزارات لتسهيل تعاطي أصحاب العلاقة وتقديم كافة المعطيات والمعلومات اللازمة لانجاز معاملاتهم.

– توسيع دور وصلاحيات الوحدات الإقليمية في انجاز المعاملات اليومية للمواطنين دون الحاجة إلى الانتقال إلى الإدارة المركزية.

– تحديد الأنشطة والوظائف التي يمكن إسناد أمر تنفيذها إلى القطاع الخاص، بما يساعد على تخفيف حجم الأعمال التنفيذية عن عاتق الإدارة العامة، وبالتالي تقليص حجم وكلفة الإدارة العامة.

٣-٢-١-٢ اللجنة الفرعية للأبحاث والإبتكار والمعلوماتية والتربية والثقافة

بناءً على اتفاقية الشراكة الأوروبية اللبنانية التي تمّ إبرامها بموجب القانون رقم ٣٧٣ تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢، وضمن خطة العمل المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية التي وافق عليها مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ١٦٥ تاريخ ٢٠٠٧/١/١٢ والتي تشمل إنشاء عشر لجان فرعية تعنى بتطبيق بنود اتفاقية الشراكة الموقعة بين لبنان والإتحاد الأوروبي، ومتابعة تنفيذ خطة العمل لسياسة الجوار الأوروبية ، تم تشكيل لجنة «الأبحاث، والابتكار، والمعلوماتية، والتربية، والثقافة» برئاسة معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية جان

أوغاسابيان، بموجب القرار رقم ٧٦ تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٨ الصادر عنه، ومشاركة أعضاء ممثلين لكلٍ من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ووزارات الاقتصاد والتجارة، التربية والتعليم العالي، الاتصالات، الصناعة، الثقافة، الإعلام، والمجلس الوطني للبحوث العلمية.

باشرت اللجنة اجتماعاتها في ٢٠٠٧/٦/٤، حيث قام ممثلو الإدارات المعنية بتحديد العناوين والمواضيع، ذات الصلة بخطة عمل سياسة الجوار الأوروبية، والتي تتسم بالأولوية بالنسبة إلى الإدارات التي يمثلونها، والواجب التركيز عليها والالتزام بتنفيذها مع الإتحاد الأوروبي. فتمّ العمل على نموذج موحّد يتضمن المشاريع المنجزة، والأخرى قيد الإنجاز، والمشاريع التي إتُّخذ قرار بتبنيها ووضعها موضع التنفيذ. كما تمّ العمل على نموذجٍ آخر يتضمن تحديد المساعدة التقنية المطلوبة لانجاز بعض المشاريع.

ومن العناوين التربوية التي تمّ إدراجها لتكون موضوع البحث والنقاش مع الجانب الأوروبي، الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان، وخطة العمل الوطنية للتعليم للجميع، ومشاريع الإصلاح التربوي التي تندرج ضمن إطار مشاريع باريس III، ومشاركة الجامعات اللبنانية في برامج الإطار الأوروبي، بالإضافة الى برنامج Tempus الصادر عن الإتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى مساعدة دول الشراكة في تعزيز جهودهم لتحديث وتنمية أنظمة وبرامج التعليم العالي، وبرنامج Eramus Mundus المتعلق بتشجيع انتقال الطلاب، وتأمين مشاركتهم في برامج المنح التعليمية في أوروبا. أما في الجانب الثقافي، فلقد تمّ إدراج اتفاقية التراث الثقافي غير المادي، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، بالإضافة الى أربعة مشاريع مستقبلية، تطمح وزارة الثقافة إلى تنفيذها بالتعاون ودعم الاتحاد الأوروبي وهي مشروع إحصاء وتوثيق وتسجيل كافة عناصر التراث الثقافي غير المادي، ومشروع تطوير وتعزيز الصناعات الثقافية، ومشروع وضع نظام الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في لبنان موضع التنفيذ، ومشروع صنع أفلام وثائقية عن نشاطات المديرية العامة للآثار.

وفي المحور المتعلق بدعم الأبحاث والتقدم التكنولوجي، تمّ إدراج مشروع "Science Technology & Innovation Program" الذي يتضمن عدداً كبيراً من المشاريع التفصيلية منها «المرصد الوطني للعلم والتكنولوجيا والإبداع» ومشروع طلب إقامة وحدات بحثية مشتركة مع مختلف الجامعات في لبنان، ومراكز امتياز للبحوث في مجالات متخصصة. كما تمّ إدراج مشروع LIRA, وأهميته كحدثٍ سنوي يعمل على تشجيع الأبحاث الصناعية الأكاديمية لتلبية احتياجات الصناعيين اللبنانيين.

وفي موضوع المعلوماتية، تمّ إدراج المشاريع المتعلقة بقانون تكنولوجيا المعلومات، وتحديث خدمات الإنترنت، والحكومة الإلكترونية. كما تمّ إدراج مشروع إعادة هيكلة قطاع الاتصالات، وإنشاء «ليبان تيليكوم»، وتحرير سوق الهاتف الثابت، ومشاريع مكننة عمل الوكالة الوطنية للإعلام والإذاعة والتلفزيون.

وبعد انجاز الأعمال التحضيرية، رُفع كتاب إلى لجنة الشراكة التابعة للمفوضية الأوروبية حول جهوزية اللجنة للاجتماع مع مندوبي الاتحاد الأوروبي لمناقشة نتائج أعمالها وتحديد المشاريع ذات الأولوية التي تحتاج إلى دعم ومساندة.

٣-٢-٢ مشروع شبكة المبتكرين في الإدارة العامة، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، برعاية دائرة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية (UNDESA)

أنشئت شبكة لتبادل الخبرات في الإدارة العامة برعاية UNDESA بعنوان «شبكة المبتكرين في الإدارة العامة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط» (Network of Innovators in Governance in the Mediterranean Region) وهي تضمّ لبنان وغيره من دول المنطقة.

تهدف هذه الشبكة الإقليمية إلى تبادل الخبرات في مجال إصلاح وتنمية إدارات ومؤسسات القطاع العام وتطوير السياسات الحكومية من خلال رصد التطوّرات الإدارية الناجحة التي اعتمدتها الأجهزة الحكومية والتي ساهمت في تعزيز أدائها، ورفع مستوى خدماتها، وتحديث ممارساتها الإدارية تمهيداً لتوثيقها، وإبراز معالمها، ومشاركة هذه التجربة مع الدول الأعضاء، واستشراف إمكانية نقلها إلى الإدارات المعنيّة في الدول الأخرى التي تبحث عن تجارب مماثلة.

كما تهدف الشبكة إلى تحديد احتياجات الإدارات العامة إلى اعتماد حلولٍ مُبتكَرة في مجال التطوير الإداري سبق للدول المنضوية في صفوف الشبكة أن طبّقتها في إداراتها، مع بحث سُبُل تكييفها مع خصوصيّات كل دولة. وفي هذا السياق، يمكن للشبكة أن تلعب دور الوسيط بين الإدارة الساعية إلى اقتباس وتكييف تجارب الدول الأخرى في مجالاتٍ محدّدة وبين الإدارة التي ابتكرت حلولاً مناسبة لمشاكلها ومستعدة لنقل خبرتها إلى الدول الأخرى من خلال تبادل الوثائق، وتنظيم دوراتٍ تدريبية أو ورش عمل لتقديم معارفها وخبراتها المتراكمة وفق خطةٍ مفصّلة بدقة لضمان نجاح التعاون بين الجهتين.

وقد اتصل مكتبنا بالإدارات العامة بهدف شرح دور الشبكة وتسليط الضوء على عدد من التجارب الناجحة في مجال التطوير الإداري والتي يمكن وصفها بالابتكارات بهدف توثيقها. ويتم حالياً العمل على انتقاء حالاتٍ معينة تقع في خانة الابتكار تمهيداً لتوثيقها.

٣-٢-٣ التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية

يتابع مكتبنا بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، العمل على وضع مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية موضع التطبيق، ويشارك خبراء واختصاصيون من المكتب، جرت تسميتهم كمنسقين مسؤولين عن عدد من المحاور التي تتضمنها المبادرة المذكورة، في كافة الانشطة والفعاليات المتصلة بها، وهذه المحاور هي:

- محور الخدمة المدنية والنزاهة
- محور إدارة وتنمية الموارد البشرية
- محور الحكومة الالكترونية
- محور تبسيط الاجراءات الإدارية
- محور جودة التشريعات
- محور تحسين الخدمات العامة المقدمة للجمهور وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ويشارك المنسقون المسؤولون عن تلك المحاور بالندوات والمؤتمرات التي تعقد لهذه الغاية، وهم يعملون على عرض ما يتم انجازه من مشاريع وبرامج متصلة بكل من هذه المحاور، وكذلك عرض الخطوات والمبادرات المقترح تحقيقها مستقبلاً، إضافة إلى تحديد ما هو مؤمل تقديمه من دعم تقني ودعم لتشريع عملية بلورة وتنفيذ هذه الخطوات والمبادرات.

وقد تقدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أواخر عام ٢٠٠٧، بمبادرة تهدف إلى تقديم الدعم التقني للبنان في مجالي الحكومة الالكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية، وايفاد خبراء لتنظيم ورشة عمل رفيعة المستوى يشارك فيها خبراء من دول عربية ومن المنظمة، لتبادل الخبرات والتجارب بهدف تحديد الخطوات وآليات العمل الواجب اعتمادها في تطبيق مشروعي الحكومة الالكترونية وتبسيط الإجراءات، واعداد خبراء مؤهلين لإدارة ومواكبة هذين المشروعين.

٣-٣ تحديث ومكننة مؤسسات الرقابة والوزارات والمؤسسات الرئيسة

٣-٣-١ مكننة مركز المعلومات ودعم المستثمرين في المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان (IDAL)

الخلفية:

من أهداف مركز المعلومات ودعم المستثمرين في المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان **(IDAL)** توفير معلومات شاملة وموثقة وحديثة إلى المستثمرين، وتسهيل عملية اتخاذهم للقرارات بواسطة موظفين محترفين وتوفير المعلومات عن أنماط سلوك العملاء والإجراءات المتبعة، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

يمكن تلخيص أهداف المشروع كالآتي:

١. جعل مركز المعلومات ودعم المستثمرين مركز امتياز بصفته «مكتباً أمامياً» للولوج إلى مؤسسة إيدال.
٢. تحسين توافر البيانات والوقائع والمعلومات الدقيقة والموثوقة والمعيارية والحديثة والشفافة عن مجموعة من المسائل التي تؤثر على قابلية التنفيذ للاستثمارات المحتملة وآفاق نموها.
٣. تعزيز عملية نشر المعلومات للمستثمرين.
٤. جعل الاستثمارات المحتملة مثمرة.

نطاق العمل:

يشمل المشروع استحداث نظام معلوماتي يمكن عمل مركز المعلومات ودعم المستثمرين في إيدال ويطرح على شبكة الانترنت شاشات تساعد المستثمرين في الحصول على المعلومات الدقيقة والصحيحة ضمن إطار بحث محدد من قبلهم.

المشروع يتضمن مراحل تحليل، تصميم، تطوير وتدريب على النظام لموظفي المركز.

الوضع:

تم إطلاق المشروع في السراي الكبير في ٢٨ آب ٢٠٠٧ وقد دخل المشروع في مرحلة الصيانة التي ستمدد لمدة سنة من تاريخ الإستلام المؤقت.

الكلفة:

٦٧,٤١٠ دولار أميركي.

مصدر التمويل:

قرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

٣-٣-٢ مكننة تراخيص العمل في وزارة العمل

الخلفية:

يشكّل منح تراخيص العمل نشاطاً أساسياً في وزارة العمل. وحالياً تتم هذه العملية الإدارية بدءاً من تقديم الطلب للحصول على الموافقة وحتى إصدار الترخيص بشكل يدوي، مما يؤدي إلى تراكم الوثائق، ومواجهة الصعوبات في سحب المعلومات، والتأخير في معالجة الطلبات. من هنا برزت الحاجة الملحة إلى تطبيق نظام معلوماتي لتنظيم وإدارة عمليات إصدار تراخيص العمل إلكترونيا. وتهدف عملية المكننة هذه على تأمين مستويات أعلى وأفضل لضبط العمل، وتسليم الخدمات بشكل أسرع، والإعتماد على طرق موثوقة للإحتفاظ بالسجلات، وذلك حرصاً على السلامة الوطنية لسوق العمل المحلي.

نطاق العمل:

يشمل المشروع تأمين المزوّدات وأجهزة الكمبيوتر الشخصية والماسحات وأجهزة الاتصال لربط المبنى الأساسي للوزارة في بيروت بمكاتب العمل الإقليمية في طرابلس وزحلة وصيدا والنبطية. كما يغطي المشروع تطوير نظام معلوماتي متخصص من شأنه مكننة كافة مراحل ترخيص العمل التي تشمل الموافقة المسبقة، وإصدار ترخيص للمرة الأولى، وتجديد الترخيص، واسترداد الكفالة المصرفية، وبراءة الذمة، إضافة إلى ذلك، يتم تأمين تدريب متخصص للموظفين المعنيين في وزارة العمل مع دعم فني لمدة عام حرصاً على التطبيق الفعال للعملية.

الوضع:

تم إنجاز المشروع ويعمل حاليا على الربط الإلكتروني بين وزارة العمل ووزارة المالية.

٣-٣-٣ مكننة عملية مراقبة تسجيل السيارات العابرة للحدود اللبنانية في مديرية الجمارك العامة

نطاق العمل:

يُعنى هذا المشروع بتأمين وتطبيق نظام معلوماتي يشمل المعدات والبرامج التطبيقية ومكوّنات التدريب بهدف تأمين أداة تسجيل ومراقبة سريعة وفعالة للمركبات العابرة لكافة المداخل إلى الحدود اللبنانية. كما يتناول المشروع تأمين المعدات للمعابر الحدودية (المصنع، القاع، العبودية، العريضة، مرفأ بيروت) إضافة إلى المكتب الأساسي للمديرية العامة.

الوضع:
أنجز .

الكلفة:
٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣-٣-٤ تعزيز نظام مكننة وتبسيط التعويضات الطبية والإجتماعية في تعاونية موظفي الدولة

تعاونية موظفي الدولة مؤسسة عامة، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالإستقلال المالي والإداري وتشمل صلاحياتها جميع الإدارات العامة وبعض المؤسسات العامة الخاضعة لرقابة مجلس الخدمة المدنية. وتؤمن التعاونية للمنتسبين اليها المساعدات الطبية والإجتماعية التي تنص عليها أنظمة التعاونية.

وبغية تفعيل وتسريع عمل التعاونية عملت لجنة مشتركة من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وتعاونية موظفي الدولة على مكننة المعاملات المتعلقة بالتعويضات الطبية والإجتماعية حرصاً على جودة الخدمات. ويهدف هذا النظام بشكل أساسي إلى ما يلي:

- تأمين نوعية أفضل من الخدمات للمشتركين وتوفير مبالغ كبيرة من خلال عدم التعاطي مع أية حالات غير قانونية مما يساعد على تغطية مزيد من الحالات عبر الميزانية المخصصة.
- توحيد معايير العمل كافة.
- تسريع معاملة تقديم الطلب.
- إدارة فعالة للفروع والأقسام من خلال الإطلاع على نشاطاتها.

يعمل هذا النظام في بيروت منذ كانون الثاني ٢٠٠١، وقد تم التماس الفوائد الناتجة عنه، وجدوى تعميمها على معظم الفروع، ومن جهة أخرى، تم تبسيط الإجراءات الداخلية في تعاونية موظفي الدولة ضمن إطار العمل القانوني الحالي كما تمت إعادة تنظيم مكاتبها كي يتلقى زبائن التعاونية خدماتهم بشكل أسرع وأسهل.

مجال العمل:
يشمل المشروع التنفيذ الكامل لنظام معلوماتي مركزي بما فيه كافة المعدات اللازمة والبرامج التطبيقية والتدريب وإدخال البيانات.

وقد سبق أن اجتاز هذا المشروع مراحل عدة بدءا من تطبيقه في موقع واحد ثم في مواقع أخرى. وثمة مراحل أخرى تجري حالياً وهي توريد معدات إضافية واعتماد نظام تبسيط التعويضات الطبية والإجتماعية إضافة إلى النظام المالي في كل المواقع المتبقية سعياً إلى مكننة كافة مواقع هذه الإدارة والتوصل إلى نظام مركزي ممكنن كلياً.

حالياً يعمل المشروع على تطوير البرنامج عبر إستخدام نسخة حديثة لنظام «أوراكل» واعتماد البرنامج التطبيقي (MSCS) والإشراف على تدريب فريق العمل المختص في جميع المكاتب الإقليمية للتعاونية وفي المحافظات الثلاث المتبقية.

الوضع:
أنجز.

الكلفة:
٣٦٤,٢٥٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣-٣-٥ تعزيز نظام السجل التجاري في لبنان في وزارة العدل

خلال أحداث السبعينات، تم فقدان و/أو إتلاف مجموعة متنوعة من الملفات والوثائق المحفوظة في وزارة العدل. لذا، سعيا إلى الإمساك بزمام الأمور في مختلف الهيئات التجارية وغير التجارية، طالبت وزارة العدل بإنشاء سجل تجاري يحتوي على البيانات والمعاملات القديمة كافة المتعلقة بهذه المؤسسات. وفي تشرين الثاني ١٩٩٧، وقّع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية عقداً مع شركة استشارية (joint venture) من أجل تصميم وتنظيم النظام المعلوماتي المستقبلي للسجل التجاري.

في كانون الثاني ٢٠٠٠، فازت شركة لبنانية بمناقصة لتطوير وتنفيذ دراسة تحليلية وتخطيطية للمشروع. وفي نيسان ٢٠٠٠ فازت شركة لبنانية أخرى بمناقصة متمّمة لعملية تنفيذ السجل التجاري من خلال تأمين المعدات وكافة الأجهزة المتعلقة باتصالات البيانات واللازمة لتشغيل النظام. رافق ذلك كله تدريب مكثّف لكل الأشخاص المعنيين بتشغيل النظام واستخدامه.

تم نشر نظام السجل التجاري في المحافظات كافة ويتم استخدامه حالياً في بيروت وفي معظم المحافظات منذ منتصف العام ٢٠٠٢.

في العام ٢٠٠٣، تم توثيق الاحتياجات من ميزات تطبيقية ومعدات إضافية لإعداد وثيقة مناقصة. في العام ٢٠٠٤، تم توريد المعدات حيث تم تركيبها في الربع الأخير من العام.

إن هذا البرنامج الجديد بما فيه من تحسينات وميزات إضافية وتطوير لبيئة أوراكل هو حالياً في طور المناقصة والتلزيم.

مجال العمل:

تم تصميم النظام بشكل يتيح وصل كافة مكاتب السجل التجاري في لبنان في ما بينها كي يصبح تبادل البيانات والصور الواردة في كافة الوثائق الرسمية ممكناً. ولما كان السجل التجاري يشكّل أيضاً أداة نشر، تم تزويد هذا النظام أيضاً بوحدة (module) يمكن من خلالها الوصول، في كل أنحاء العالم، إلى كافة المعلومات غير السرية عبر الإنترنت دون القدرة على تغيير أية بيانات. في العام ٢٠٠٣، تم إجراء تقييم لميزات إضافية وتحسينات من المقرر إدخالها إلى البرنامج التطبيقي للسجل التجاري، فضلاً عن الاحتياجات الجديدة للأجهزة المعلوماتية. في العام ٢٠٠٤، تم البحث في تطوير بيئة أوراكل.

الوضع:

أنجز.

الكلفة:

الكلفة مشمولة في كلفة المشروع السابق رقم ٣-٤-٤ (مشروع تعاونية موظفي الدولة)

مصدر التمويل:

قرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣-٣-٦ نظام إدارة الوثائق ونظام إدارة الموارد البشرية في وزارة الشؤون الإجتماعية

الخلفية:

قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتزويد وزارة الشؤون الاجتماعية بالمساندة الفنية والمالية اللازمة لتعزيز وتنفيذ برنامج تطبيقي يعرف باسم «نظام الحقوق والاطلاع على المعلومات» (RAIS). وهذا النظام مطبَّق حاليًّا في ٦ مراكز للمعوقين منتشرة في مختلف أنحاء لبنان. ويرى كلٌّ من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية ووزارة الشؤون الاجتماعية أنّ هذا النظام هو التنفيذ الأولي الفعلي لمشروع أشمل وأوسع للمكننة يؤمن ما يلي:

أ. متابعة وتطوير الجهود المبذولة التي بدأت بتنفيذ نظام الحقوق والحصول على المعلومات.

ب. ضمان استمرارية التطبيق.

ج. تلبية حاجات مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية التي لم يشملها التنفيذ الأولي.

د. تعميم فوائد البرنامج الحالي بحيث تشمل الوزارة بأسرها.

نطاق العمل:
عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية منذ العام ٢٠٠٤ على تنفيذ مشروع جديد من شأنه تحديث ومكننة وتحسين الكثير من أساليب وإجراءات العمل المعتمدة في المركز الرئيسي للوزارة. ويشكّل هذا المشروع امتدادا منطقياً للجهود المبذولة من قبل في «مراكز المعوقين»، ويشمل إدخال نظام لإدارة المستندات ونظام لإدارة الموارد البشرية.

الوضع:
أنجز .

الكلفة:
٣٥٠،٠٠٠ دولار أميركي

مصدر التمويل:
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣-٣-٧ إتفاقية صيانة مع شركة انفو بلاس (Infoplus) لمختلف الإدارات العامة

على مدى السنوات، اعتمدت حوالي ١٧ مؤسسة حكومية نظام إدارة الوثائق DMS و/أو نظام Workflow، إما عن طريق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أو مباشرة عبر مناقصة تنافسية. ولما كانت معظم هذه المؤسسات قد أجمعت على أنها تحتاج إلى صيانة للمنتج المذكور أعلاه، كُلِّف مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مهمة إدارة هذا المشروع.

يقتضي هذا المشروع صيانة نظامي DMS/WF في ١٧ إدارة مختلفة في أكثر من ٢٥ موقع في كل أنحاء لبنان، بما في ذلك تحديث وتطوير النسخ إضافة إلى تدريب المستخدمين المتخصصين على التقنيات الحديثة. يمتد المشروع على ٣ سنوات بدءاً من نهاية العام ٢٠٠٥.

الوضع:
قيد التنفيذ

الكلفة:
٤٨١،١٧٧ دولار اميركي.

مصدر التمويل:
الدولة اللبنانية.

٣-٣-٨ إتفاقية مشروع مايكروسوفت مع الحكومة اللبنانية

خلفية ونطاق العمل:

طلبت الحكومة اللبنانية من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن يصمم وينفذ مشروعاً يأخذ بعين الاعتبار حاجاتها الحالية والمستقبلية لترخيص منتجات مايكروسوفت وذلك بسبب إدراكها لحاجة دعم مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر اعتماد مقاربة موحدة أكثر للمكننة.

وإستناداً إلى ذلك، وقعت الحكومة اللبنانية على اتفاقية مشروع مع مايكروسوفت لمدة ثلاث سنوات. تشمل هذه الاتفاقية العديد من نظم البرامج والتراخيص لشركة مايكروسوفت التي تهم الإدارات والمؤسسات العامة.

الوضع:

في طور التنفيذ

الكلفة:

٥،١٧١،٧٨٧ دولار اميركي.

مصادر التمويل:

الدولة اللبنانية.

٣-٣-٩ أجهزة كمبيوتر موحّدة HW-Q3 2007

خلفية ونطاق العمل:

نفّذ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلال السنوات السبع الماضية مجموعة مشاريع مكننة ناجحة وواسعة النطاق لعدة وزارات ومؤسسات عامة. ويواصل المكتب دعمه وإشرافه على هذه المشاريع بالإضافة إلى تدريب موظفين إضافيين على استعمال الحلول المنفذة. إن تزايد عدد المستخدمين المدربين خلق حاجات إضافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتشير النشاطات التي تم وصفها في وثيقة المناقصة إلى حاجات تطوير و/أو حاجات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمختلف الإدارات والمؤسسات العامة. يغطي المشروع: التوريد والتركيب والتجهيز الكامل لمختلف مكونات أجهزة الكمبيوتر والأجهزة التابعة لها والأنظمة والبرامج الجاهزة.

الوضع:

في طور التنفيذ

الكلفة:

١٠٨،١٠٣،٠٠٠ ليرة لبنانية.

مصادر التمويل:

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣-٣-١٠ مشروع إرساء نظام عصري لإدارة الوثائق في لبنان

الخلفية:

تعاني الإدارة اللبنانية من مشاكل كثيرة منها مشكلة حفظ الأرشيف والوثائق وغياب الاهتمام، وكذلك غياب النصوص التشريعية الواضحة والعصرية المتعلقة بالوثائق والملفات والسجلات، غير المفرزة أو المصنفة أو المفهرسة في العديد من الإدارات العامة.

ومن أجل إيجاد الحل الملائم، كلف وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبالتعاون مع الجامعة اللبنانية، كلية الإعلام والتوثيق، فريقاً متخصصاً بإشراف اختصاصي في إدارة الوثائق، وبالتنسيق مع مركز مشاريع ودراسات القطاع العام في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، لإجراء مسح ميداني لرصد واقع الأرشيف في الإدارة اللبنانية، وبنتيجة التقرير الذي وضعه فريق العمل ظهرت العديد من النقاط السلبية التي يمكن معالجتها :

- عدم وجود سياسة ونظام لإدارة الوثائق.
- عدم توفر الجهاز البشري المتخصص للقيام بالأعمال الفنية.
- عدم توفر، في بعض الأحيان، الأدوات المناسبة لحفظ الوثائق الورقية.
- عدم توفر الأماكن المناسبة لحفظ الوثائق.
- عدم اعتماد نظام موحد لترتيب وتنظيم الوثائق الورقية والإلكترونية.
- عدم اعتماد نظام تصنيف إلا في بعض الوحدات الإدارية.
- صعوبة استرجاع الوثائق والمعلومات بالسرعة والدقة المطلوبين.

استناداً إلى ما تقدم، تمّ تشكيل لجنة ، برئاسة رئيس مجلس إدارة/مدير عام إدارة المحفوظات الوطنية، وعضوية مندوبين يمثلون رئاسة مجلس الوزراء، مجلس الخدمة المدنية، كلية الإعلام والتوثيق، ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، لوضع مشروع مرسوم يحدد تنظيم إدارة الوثائق في الإدارات العامة، وتحديد مهل الحفظ لكل مرحلة من مراحل عمر الوثيقة بحسب نوعها، وكذلك وضع نظام تصنيف للوثائق المشتركة بين الإدارات العامة.

نطاق العمل:

يرمي مشروع مرسوم تنظيم إدارة الوثائق في الإدارات العامة إلى تأمين الأمور التالي:

– على المستوى البشري: جهاز بشري مدرب على تنظيم وإدارة الوثائق بما فيها الأعمال الفنية.

– على مستوى التقنيات: وجود أجهزة كمبيوتر، الربط بشبكة الانترنت (الخدمة غير متوفرة في كافة الوحدات).

– على مستوى التجهيزات: تجهيزات لحماية الوثائق من الرطوبة والحريق، خزائن ثابتة أو متحركة، رفوف، ملفات خاصة بكل أنواع الوثائق التقليدية كالخرائط والصور.

– على مستوى البرمجة: الاعتماد على تطبيقات معلوماتية مناسبة يتم وضعها مع خبير معلوماتية.

– على مستوى المكان: تأمين أماكن مخصصة لحفظ الوثائق.

– على المستوى الفني: استعمال التقنيات العالمية المتبعة في مجال الوصف والتصنيف.

الوضع:

– انتهت اللجنة من وضع مشروع مرسوم لتنظيم إدارة الوثائق في الإدارات العامة، وقد أرسل إلى المؤسسة العامة للمحفوظات الوطنية لإبداء الرأي.

– يجري العمل على إنشاء قاعدة معلومات لإدخال استمارات المسح الميداني الذي قام به فريق العمل من طلاب الجامعة اللبنانية.

٣-٣-١١ المساعدة التقنية | مشاريع الخطط الرئيسية

٣-٣-١١-١ الشبكة الموسعة لموقع مؤسسة كهرباء لبنان

الخلفية ونطاق العمل:

مؤسسة كهرباء لبنان هي إحدى مؤسسات القطاع العام التي لها علاقات مكثفة مع المواطن. وتواجه المؤسسة صعوبات مع عملية إعداد الفواتير. فقد اختُصر مشروع خطة تطوير الأداء لمعالجة هذه المشكلة المحددة وهي إحدى جوانب المهمة لعملية التوزيع في مؤسسة كهرباء لبنان. وترتكز خطة العمل على تصميم مشروع شبكة موسعة جديدة حديثة وبالتالي تحسين كل عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قي مؤسسة كهرباء لبنان. ستشمل الدراسة المكاتب الإقليمية ومراكز مؤسسة كهرباء لبنان.

الوضع:

قيد التحضير.

مصادر التمويل:
مؤسسة كهرباء لبنان.

٣-٣-١١-٢ موقع الكتروني للصندوق المركزي للمهجرين

الخلفية ونطاق العمل:
طلب الصندوق المركزي للمهجرين من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلق موقع الكتروني للصندوق يأخذ بعين الاعتبار حاجاته الحالية والمستقبلية بسبب إدراكه لضرورة الانتقال إلى مجتمع تكنولوجيا معلومات واتصالات متكامل عبر اعتماد مقاربة موحدة أكثر للمكننة.

يتضمن الموقع الالكتروني الذي صممه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية عناصر عدة وينفّذ على مرحلة واحدة.

أهداف المشروع الحالي هي:
- نشر معلومات عامة حول الصندوق المركزي للمهجرين؛
- توفير وسيلة إضافية للمواطنين للتواصل مع الصندوق ؛
- نشر البيانات المطلوبة من المواطنين من خلال توحيد دقيق مع قاعدة بيانات الصندوق المركزي للمهجرين؛

الوضع:
تم التنفيذ

الجهة الممولة:
دعم تقني من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية.

٣-٣-١١-٣ المساعدة التقنية من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لقوى الأمن الداخلي لتنفيذ مشروع المركز الطبي

خلفية ونطاق العمل:
طلبت قوى الأمن الداخلي من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مساعدتها في التحضير التقني لدفتر الشروط الخاص بتنفيذ مشروع المركز الطبي بسبب إدراكها لضرورة الانتقال إلى مجتمع تكنولوجيا معلومات واتصالات متكامل عبر اعتماد مقاربة موحدة أكثر للمكننة.

وضع المكتب مع قوى الأمن الداخلي خطة متكاملة تتضمن عناصر عدة (البنية التحتية للشبكة والملقمات والحاسوب الشخصي ونظام المعلومات...) التي يمكن تنفيذها على عدة مراحل.

الوضع:
تم التنفيذ

مصادر التمويل:
قوى الأمن الداخلي.

٣-٣-١١-٤ الخطة الرئيسية لوزارة الزراعة

خلفية ونطاق العمل:
طلبت وزارة الزراعة من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وضع خطة رئيسية ذات مستوى عالٍ تتكون من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحاجات إطار العمل التأسيسي وذلك بسبب إدراكها لضرورة الانتقال إلى مجتمع تكنولوجيا معلومات واتصالات متكامل عبر اعتماد مقاربة موحدة أكثر للمكننة.
وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مع وزارة الزراعة خطة متكاملة سوف يتم تنفيذها فور تأمين التمويل اللازم.

٣-٣-١١-٥ المساعدة التقنية من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لوزارة التربية والتعليم العالي

خلفية ونطاق العمل:
طلبت وزارة التربية والتعليم العالي من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مساعدتها في التحضير التقني لدفتر الشروط لتنفيذ وتوسيع نظام السنترال الآلي الشخصي PABX المتوفر لديها. تتضمن الخطة الكاملة التي وضعها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مع وزارة التربية والتعليم العالي عدة عناصر (سنترال آلي شخصي جديد PABX وتوحيده مع القديم ونظام إدارة المعلومات...) التي يجب تنفيذها على مرحلة واحدة.

الوضع:
تم التنفيذ .

الكلفة:
تقدّر ١٧٥,٠٠٠ دولاراً أمريكياً .

مصادر التمويل:
وزارة التربية والتعليم العالي.

٣-٣-١١-٦ التدريب العملي مع سيسكو

الخلفية ونطاق العمل:
بعد باريس ٣ عملت الحكومة اللبنانية على ترسيخ مفهوم الشراكة مع شركات عالمية، فوقعت شركة سيسكو العالمية مع مجلس الإنماء والإعمار على مذكرة تفاهم تخوّل الحكومة اللبنانية توظيف ٢٥ طالباً متخرجاً للتدريب العملي. هذا التدريب سوف يعطي المتدرب خبرة في تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في الإدارات العامة، كما سوف يوفر لهذه الإدارات والمؤسسات العامة عناصر شابة متخصصة تتولي تنفيذ مهام محددة على مدى عام كامل.
تقدم مجلس الإنماء والاعمار بطلب من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نظراً لخبرته الطويلة في قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات والمؤسسات العامة بهدف مساعدته في التقييم والتوزيع والإشراف على المتدربين المختارين في مختلف الإدارات العامة. مدة هذا المشروع ١١ شهراً يمكن تجديدها لمدة ١١ شهراً إضافياً بعد إتمام المرحلة الأولى بنجاح.

الوضع:
تم التنفيذ.

الكلفة:
٣٦٣,٠٠٠ دولاراً أمريكياً.

مصادر التمويل:
شركة سيسكو العالمية.

٣-٣-١١-٧ إدارة موجودات البرمجيات

خلفية ونطاق العمل:
البرمجيات هي من أهم العناصر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فمعظم الشركات تستثمر بكثرة في البرمجيات لكنها لا تستثمر الجهد الكافي لإدارة موجودات البرمجيات. تؤمن إدارة موجودات البرمجيات نظاماً للإدارة والمراقبة والحماية الفعالة لموجودات البرمجيات في المؤسسة فترة إستخدام المنتج.
في مشروع إدارة موجودات البرمجيات هذا يتم تنفيذ عملية أولية لجرد البرمجيات لكل

الإدارات والمؤسسات العامة التي يختارها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية كما ويتم مطابقة البرمجيات المركبة مع التراخيص الممتلكة.

لا يضم مشروع إدارة موجودات البرمجيات المنفذ من الحكومة اللبنانية أي عملية جرد. ويرشد إدارة موجودات البرامج الإدارات والمؤسسات العامة في عملية تطوير السياسات الجديدة لشراء(برمجيات) ونظم معلوماتية بالإضافة إلى إرشاد الموظفين الى شروط استعمال البرمجيات. كما سيوصي أيضا بإعتماد معايير ومبادئ جديدة لكل مراحل الفترة الزمنية لاستخدام البرمجيات بما فيها الحيازة والتركيب والفهرسة والاختزان حتى نهاية صلاحية استعمالها بالإضافة للأجهزة الاحتياطية للحالات الحرجة.

الوثيقة الأساسية لهذا المشروع هي سياسات وإجراءات البرمجيات.

الوضع:

طور التنفيذ.

الكلفة:

٣٠,٠٠٠ دولاراً أمريكياً.

مصادر التمويل:

شركة مايكروسوفت.

٣-٣-١١-٨ دعم تقني لمكننة نظام سير المعاملات وإدارة الملفات في لجنة مراقبة هيئات الضمان في وزارة الإقتصاد والتجارة

الخلفية

لجنة مراقبة هيئات الضمان موكلة بمراقبة وضبط قطاع الضمان لحماية حامل عقد التأمين. الهيئة مسؤولة عن مراقبة، تدقيق وفرض شروط سيولة على الشركات الضامنة المرخص لها بالعمل.

من أجل تعزيز أداء، فعالية وشفافية العمل اليومي في لجنة مراقبة هيئات الضمان ودعم القرار الإداري، تم اقتراح تصميم وتنفيذ نظم تساعد في تسجيل سير المعاملات في اللجنة وإدارة ملفاتها.

إن نظام مكننة نظام سير المعاملات وإدارة الملفات في لجنة مراقبة هيئات الضمان. سيؤدي إلى:

- دعم القرار الإداري في اللجنة عبر تقديم نظام يؤرشف، يفهرس ويستخرج المعلومات المطلوبة؛

- تحسين أداء العمل الداخلي عبر اعتماد نظام تسجيل سير المعاملات الالكتروني؛
- تسريع عملية توزيع المهام والمعلومات؛
- تسريع تنفيذ المعاملات؛
- تخفيف نسبة إمكانية إضاعة الملفات؛
- تسهيل عملية متابعة الملفات؛
- ضبط المهام، وتفعيل وتسهيل دقة مراقبتها؛
- تسهيل عملية التنسيق مع مختلف الإدارات العامة.

نطاق العمل

يشمل الدعم التقني:

تقييم الوضع الحالي ومتطلبات اللجنة لبرنامج سير المعاملات وإدارة الملفات.

كما تم تحضير دفتر شروط متكامل لمكننة سير المعاملات وإدارة الملفات في لجنة مراقبة هيئة الضمان في وزارة الاقتصاد والتجارة يشتمل على نقاط عدة منها الشروط التقنية للبرامج المقترحة، الوثائق المطلوبة لدعم العمل، خطة تدريب تتناسب مع متطلبات اللجنة وخطة زمنية لتنفيذ البرامج المقترحة.

الوضع

تم تسليم دفتر الشروط التقني إلى لجنة مراقبة هيئة الضمان في وزارة الاقتصاد والتجارة في صيغته النهائية وتقوم اللجنة حالياً باستقبال عروض من شركات مختلفة لتقييمها واختيار العرض المناسب تقنياً ومادياً.

مصدر التمويل:

يتولى تنفيذ هذا العمل موظفو مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

٣-٣-١١-٩ دعم تقني لمؤسسة المواصفات والمقاييس اللبنانية (LIBNOR)

الخلفيـــة:

تقوم مؤسسة المواصفات والمقاييس اللبنانية حالياً، ومن خلال برنامج دعم أوروبي، بتطوير نظام تكنولوجيا المعلومات المتوفر لديها حيث تعمل على اعداد قاعدة معلومات جديدة للمواصفات وربطها بموقع المؤسسة الالكتروني الذي يجري أيضاً العمل على تحديثه.

هذا الامر سيسهل عمل المؤسسة ويؤمن لها تواصلاً فعّالاً مع كافة أعضاء اللجان الفنية والهيئات الوطنية والاقليمية والدولية وجميع المعنيين بشؤون وضع المقاييس.

نطاق العمل:

يشمل الدعم التقييم التقني للوضع الحالي ومتطلبات المؤسسة. وقد سبق وأعدّت دراسة تقنية حول حاجات المؤسسة كما أعِدّ تقرير جديد حول الحاجات المستجدة والوسائل التي يمكن من خلالها تقديم الدعم التقني.

الوضع:

تمّ تسليم مؤسسة المواصفات والمقاييس اللبنانية نسخة عن التقرير التقني.

ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية هو في صدد تأمين المساعدة التقنية اللازمة للمؤسسة لمواكبة المشروع والتأكّد من حسن تنفيذه واستعماله.

الجهة الممولة

ينفذ هذا العمل من قبل موظفي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

٣-٣-١٢ الإتفاقية الحكومية الموقعة بين الحكومة اللبنانية ممثلة بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وشركتي اوراكل ولوغوس (Oracle Enterprise Agreement)

خلفية المشروع:

يعتمد العديد من إدارات الدولة اللبنانية في مشاريع المعلوماتية أنظمة قاعدة معلومات وبيانات وبرامج بناء وتطوير الأنظمة المعدة من قبل شركة اوراكل،

ويقوم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بوضع معايير موحدة لتوزيع هذه الأنظمة والبرامج على الإدارات والمؤسسات العامة، وقد قعتٍ لهذا الغرض اتفاقية مع شركتي اوراكل ولوغوس لتأمين الرخص والبرامج من اوراكل بالإضافة إلى عناصرالصيانة والدعم والتدريب.

الوضع:

العمل سار بتنفيذ المشروع الذي يمتد حتى تشرين الثاني ٢٠٠٩ وسوف ينجز مكون التدريب نهاية كانون الثاني ٢٠٠٨.

الكلفة:

١,٦٥٠,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

الحكومة اللبنانية.

٣-٣-١٣ البوابة الحكومية لنظم المعلومات الجغرافية (Lebanese GIS Portal)

خلفية المشروع:

يهدف هذا المشروع البالغ الأهمية إلى مساعدة اللجنة الوطنية لتطوير الخارطة الوطنية الموحدة في تحقيق أهدافها وغاياتها في ما يخص تعزيز التنسيق بين جميع الإدارات الحكومية المعنية بنظم المعلومات الجغرافية. وتعتبر هذه البداية كمدخل للإدارات والمؤسسات العامة للتعاون والمساهمة في تبادل المعلومات والبيانات الجغرافية أو الخدمات المختصة بالخرائط والصور الفضائية والبيانات الجيو فضائية التي تسهل جميعها على القيادات الإدارية والباحثين والمواطنين المهتمين بهذه المواضيع، الولوج إلى المعلومات الجغرافية والخدمات المتعلقة بها في مجالات التخطيط والبرامج المتخصصة كما ان هذه البوابة سوف تتيح للإدارات والمؤسسات العامة الدخول إلى الموقع ونشر المعلومات الجغرافية الخاصة بها وتعديلها والإضافة إليها بشكل مستمر.

ويأتي هذا المشروع في إطار برنامج عام وضعه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لتطبيق الحكومة الالكترونية والذي من ضمن أهدافه إيجاد آليات تتيح مشاركة المعلومات والخدمات والبنى التحتية Shared services and infrastructure بين عدة جهات حكومية وذلك بغية تفعيل عملها من جهة وتحقيق وفر من خلال الحد من الازدواجية في الجهد والكلفة من جهة ثانية.

الوضع:

العمل سار بتنفيذ المشروع الذي سوف ينجز في اذار ٢٠٠٨.

الكلفة:

٢٨,٦٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

٣-٣-١٤ إدارة الوثائق وإنشاء نظام جغرافي معلوماتي في وزارة الثقافة

الخلفية:

يهدف علم الآثار إلى إحياء مظاهر الحياة الماضية. ولتحقيق هذا الهدف، يعقد عالم الآثار أهمية كبرى على المعطيات المتوفرة لديه والمتفاوتة الأهمية ما بين الصور والخرائط والوثائق المتعلقة بالآثار (التماثيل...) إضافة الى المواقع الأثرية (المعابد والهياكل...). من هنا، فإن الهدف الأساسي لهذا المشروع هو حماية التراث الوطني اللبناني، المتوفر بشكل مجموعات من الصور والخرائط والوثائق الأخرى، من تلف محتمل أو خسارة ناتجة عن سوء

الاستعمال أو عن عامل الوقت. يوازي ذلك أهمية جعل هذه المجموعات في متناول علماء الآثار والباحثين وطلاب الجامعات، وفي مرحلة لاحقة توفيرها للعموم عبر الإنترنت.

نطاق العمل:

يُعنى هذا المشروع بتطبيق حلّ يشمل المعدات والبرامج التطبيقية والتدريب سعياً إلى ترقيم مجموعات الصور والخرائط والرسوم وسائر الوثائق المتوفرة في وزارة الثقافة. يتألف المشروع من المكوّنات الأساسية التالية:

- تأمين وتعديل وتنفيذ برنامج تطبيقي يشمل التصوير وإدارة الوثائق ونظاماً جغرافياً معلوماتياً، إضافة الى المسح وإدخال البيانات العائدة إلى بعض وثائق وزارة الثقافة.
- تأمين وتشكيل وتركيب رزمات المعدات والبرامج.
- تأمين التدريب والدعم والضمانة في ما يتعلق بالمنتجات التي تم تأمينها.

الوضع:

تم إنجازه وقد تم إطلاقه في السرايا الحكومي في أب ٢٠٠٨

الكلفة:

٣٩٧,٥٥٨ دولار اميركي.

الجهة الممولة:

قرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣-٣-١٥ الخريطة الأساسية للنظام الجغرافي المعلوماتي

خلفية المشروع:

نظراً لتنوع المشاريع الوطنية في مجال النظم الجغرافية المعلوماتية، تبرز الحاجة الى تسهيل التنسيق بين جميع الإدارات والمؤسسات المعنية في القطاع العام، وذلك من أجل استكمال العمل في النظام الجغرافي المعلوماتي الذي بدأ من قبل وتفادي أية إزدواجية. في هذا السياق عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومديرية الشؤون الجغرافية، وهي المؤسسة التي أوكلتها الحكومة العمل على النظام الجغرافي المعلوماتي، على تأسيس خريطة أساسية وطنية لنظام جغرافي معلوماتي يمكن استخدامها كمرجع للقياس من قبل كافة هيئات القطاع العام وغير العام.

نطاق العمل:

اقتضى إنشاء الخريطة الأساسية للنظام الجغرافي المعلوماتي تدريب الموارد البشرية وتحسن التسهيلات في مديرية الشؤون الجغرافية، وأخذ المشروع الذي يجري إعداده حاليا بعين الإعتبار تأمين تجهيزات متخصصة للنظام الجغرافي وشراء Satellite Imagery

والتدريب ذو الصلة لموظفي مديرية الشؤون الجغرافية. وقد تم توزيع ١١ رخصة لهذه الصور الى الإدارات التالية:

١- رئاسة مجلس الوزراء (مجلس الإنماء والاعمار، الإحصاء المركزي، المجلس الوطني للبحوث العلمية).
٢- مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
٣- وزارة الداخلية والبلديات
٤- وزارة المالية
٥- وزارة الأشغال العامة والنقل
٦- وزارة الدفاع الوطني
٧- وزارة الزراعة
٨- وزارة الإتصالات
٩- وزارة الثقافة.

الوضع:
أنجز.

الكلفة :
٢٧٠,٠٠٠ دولار أميركي .

الجهة الممولة :
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي .

٣-٣-١٦ دراسة استبيان حاجات وزارة البيئة لنظم المعلومات الجغرافية (GIS)

تسعى المديرية العامة لوزارة البيئة جاهدة الى تطوير نظام عملها وجعله أكثر مواكبة لتحديات العصر .

وفي هذا المضمار، تنفذ وزارة البيئة مشروع المساعدة التقنية لتطوير القدرات المؤسساتية في الإدارة TARGET
"Technical Assistance to reinforce Governance in Environmental tasks"

وهو مشروع يهدف إلى تطوير الإمكانات العملانية لوزارة البيئة لتمكينها من إنجاز مهامها على أفضل وجه . ومن أجل تقوية نظام المعلومات في الوزارة، فقد تم من خلال هذا المشروع ما يلي :

- تقييم مستوى استعمال تكنولوجيا المعلومات وتحديد مدى مساهمتها في أعمال الوزارة

– وضع إستراتيجية محددة لأنظمة وتقنية المعلومات.

وقد تضمنت إستراتيجية المعلوماتية على سبيل المثال لا الحصر تنفيذ دراسة استبيان حاجات وزارة البيئة لإستخدام نظام المعلومات الجغرافي .

نطاق العمل:

التعاقد مع خبير بغية وضع دراسة استبيان تفصيلية لحاجة وزارة البيئة لنظم المعلوماتية الجغرافية.

الوضع:

أنجز المشروع في آذار ٢٠٠٧.

الكلفة:

٦,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي .

٣-٣-١٧ نظام معلوماتي لمراقبة أداء الإدارات والمؤسسات العامة من قبل التفتيش المركزي

خلفية المشروع :

تكونت قناعة راسخة لدى التفتيش المركزي ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في دعم الجهود التي يبذلها التفتيش المركزي في مجال تقييم الاداء المؤسسي عبر تقديم الخبرات اللازمة لإطلاق الدور الجديد للمفتشين. وقد انعكس التصور المستقبلي لعملية التفتيش في مشروع القانون الرامي الى إعادة تنظيم التفتيش المركزي.

نطاق العمل:

تطوير نظام ادارة المعلومات لتقييم الاداء المؤسسي للإدارات والمؤسسات العامة المعد للتفتيش المركزي بعد ان تم وضع مؤشرات الأداء القطاعية

الوضع:

أنجز المشروع وتم إطلاقه في السرايا الحكومي في ايلول ٢٠٠٧.

الكلفة:

٣٨,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي .

٣-٣-١٨ تزويد مختلف المؤسسات بأجهزة ضبط الدوام

الخلفية:

لما كانت الحكومة اللبنانية قد وضعت عملية الإصلاح في قمة أولوياتها، كانت مسألة ضبط دوام الموظفين الحكوميين إحدى أدق المسائل التي تواجهها. لهذا الغرض، عمد مجلس الوزراء الى تفويض مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتولي هذا المشروع وبإدارة عملية التنفيذ والإشراف عليها. فتم تزويد معظم الإدارات والمؤسسات العامة بأجهزة بيومترية لضبط الدوام ونفذ المشروع على عدة مراحل.

نطاق العمل:

يغطي هذا المشروع احتياجات مختلف الوزارات والمؤسسات العامة ذات الأهداف والمجالات المتشابهة في ما يتعلق بضبط دوام الموظفين. ويتم تحقيق ذلك من خلال جهاز ضبط متكامل يقوم على التعرف على الشخص من خلال المشاهدات البيولوجية لتركيبة يده، وهو جهاز متصل بنظام مبرمج آلياً لإدارة ضبط أوقات الحضور الى العمل .

يهدف هذا المشروع الى ما يلي:

- ضمان عملية التعرف على الموظفين بدقة والتثبت من هويتهم،
- ضمان تسجيل أسماء الموظفين الذين حضروا إلى العمل،
- ضبط ساعات العمل الخاصة بفئات الموظفين المختلفة بحسب مقتضيات عملهم،
- تسهيل عملية السماح بدخول الأشخاص الذين يتمتعون بحق الدخول المشروع، ومنع دخول من لا يملكون الإذن بالدخول،
- القضاء على إمكانية إنتحال موظف ما شخصية زميل له لتسجيل موعد الحضور أو الانصراف من العمل، مما يصون الطابع الفريد لجهاز الموظفين ويثبت أن الأشخاص هم من يدّعون،
- إلغاء احتساب الأوقات المسجلة في بطاقة ضبط الدوام، وهي عملية مكلفة وتشكّل مضيعة للوقت.

وفضلاً عن أن هذا النظام يتيح تسهيل عملية ضبط دخول وخروج الموظفين، فإن النظام قادر على إصدار تقارير يومية، أسبوعية، شهرية حول حركات الدخول والخروج وإحتساب مدة التغيب عن العمل لتكون الإدارة على بيّنة من الأمر، واتخاذ قرارات الحسم من الإجازات أو من الراتب بنسبة الغياب الحاصل.

الوضع:
أنجز.

الكلفة:
٤٧٠,٢٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.

الجهة الممولة:
موازنة الحكومة.

٣-٤ برنامج الهبات المخصصة للحكومة الإلكترونية في الحكومة اللبنانية – تنفيذ عملية التوريد الإلكتروني في خمس وحدات تجريبية

ملخص المشروع:
اعتبرت الحكومة اللبنانية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكّل ضرورة قصوى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد في إطار الإستراتيجيا الإلكترونية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على الحكومة الإلكترونية. وقد عمدت الحكومة اللبنانية، عبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وفي إطار مبادرة الحكومة الإلكترونية للتنمية، إلى طلب الدعم للمرحلة الأولى والثانية من عملية تنفيذ مشروع التوريد الإلكتروني.

مجال العمل:
يتمثل الهدف العام للمشروع بتعزيز عمليات التوريد في القطاع العام وتطويرها بحسب التطورات العالمية في هذا المجال من تحديث وتطوير زيادةً في الشفافية والفعالية. ومن هنا كان مشروع تحديث قانون الصفقات العمومية ليفتح الباب أمام إمكانية إجراء عمليات توريد الكترونياً.

وستكون المرحلة الأولى التأسيسية هي مرحلة تفعيل العمل بالقانون الجديد فور إقراره وتدريب العاملين في مجال التوريد الخ...

ومن ثم ستتم دراسة شاملة لكيفية تطبيق نظام التوريد الالكتروني يتبعها وضع المواصفات التقنية اللازمة ومن ثم تنفيذ المشروع نموذجياً قبل تعميمه على مختلف الادارات. وسيسعى المشروع إلى تحسين عمليات التوريد من خلال تحديد معايير توريد ترتكز على أفضل الوسائل الدولية التي تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن الجهة الوطنية المنسقة والمنفذة للمشروع هي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بمساعدة هبة مؤسسة «ديفلوبمنت غايتواي» Development Gateway Foundation التنفيذية لتمويل هذه المبادرة. كما سوف يؤمن الدعم التقني للمشروع بالتعاون مع الحكومة الإلكترونية للوحدة الفنية للتنمية في الحكومة الإيطالية.

يشكّل هذه المشروع خطوة ضرورية حاسمة باتجاه تحديث نظام التوريد وتنفيذ الاستراتيجيا الإلكترونية في لبنان. ومن المتوقع أن يتم التنسيق مع مبادرات ومشاريع أخرى تتعلق بالحكومة الإلكترونية للتنمية، ويتولى تنفيذها في لبنان مؤسسات وجهات ممولة متعددة الأطراف.

الوضعية:

في العام ٢٠٠٧، تابع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تنفيذ اتفاقية الهبة المذكورة أعلاه وتبين ضرورة إجراء تعديل على الهبة وذلك للأسباب التالية:

- تحديث قانون الصفقات العمومية وقد أنجزت المسودة في العام ٢٠٠٧.
- عدم فعالية تنفيذ برنامج توريد الكتروني يستند الى قانون قديم يجري تحديثه.
- الحاجة الى تدريب العاملين في مجال التوريد على القانون الجديد قبل دراسة كيفية تنظيم التوريد الالكتروني.

وبناءً عليه ستكون المرحلة القادمة مخصصة للعمل على تعديل الاتفاقية رسمياً ومن ثم البدء بالتنفيذ.

تاريخ البدء:

١ كانون الأول ٢٠٠٥.

الجهة الممولة:

Development Gateway

المؤسسة الايطالية المساندة:

الوحدة الفنية للتنمية، رئاسة مجلس وزراء الحكومة الايطالية.

٣-٥ دورة المشروع Procycle (OMSAR)

الخلفية:

خلال العام ٢٠٠٣، أجري تحليل دقيق لنظام يهدف إلى متابعة إدارة المشاريع / عمليات التوريد. وتبرز حاجة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى برنامج تطبيقي مماثل من أجل إدارة وضبط المشاريع التي يموِّلها كل من البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي.

بناءً على نتيجة التحليل، تم تطوير برنامج تطبيقي أطلق عليه اسم «دورة المشروع» أو Procycle إذ يتيح للجهات المعنية مواكبة تطور المشاريع في كافة مراحلها. وخلال العام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ تم اصدار نسخة جديدة التي تم تطبيقها تجريبياً في العام ٢٠٠٦ على عدد من المشاريع في مراحلها المختلفة. ولكن نظراً لبروز متطلبات جديدة تم اجراء تحليل آخر

داخلياً لتحديد كافة الخصائص الوظيفية المطلوبة للنظام، مع الإشارة إلى توفر كافة الوثائق الداعمة وكان من الضروري تطوير نسخة جديدة عنه في العام ٢٠٠٧.

نطاق العمل:

يتضمن المشروع تطوير نسخة جديدة معدّلة لمشروع «Procycle» تستوفي كافة المتطلبات الجديدة، بالإضافة إلى تطبيقها واختبارها. نورد فيما يلي تصنيفاً للمهام التي يغطيها هذا المشروع.

- التحليل والتصميم
- التطوير
- التدريب
- التطبيق

الوضع:

خلال عام ٢٠٠٧ تم اصدار نسخة جديدة وتم العمل على تطبيقها واختبارها على عدد من المشاريع في مراحلها المختلفة، على أن يتم استخدامها من قبل موظفي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في العام ٢٠٠٨.

الكلفة:

١٨٧,٥٠,٢٧ دولار أمريكي.

الجهة المموّلة:

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣-٦ المكتب المركزي للمعلومات الإدارية «بوابة معلومات الحكومة اللبنانية»

الخلفية:

أنشأ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية المكتب المركزي للمعلومات الإدارية خلال شهر أيار ٢٠٠١. كما أطلق هذا المكتب، في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٢، نظام «الشباك الموحد للمعلومات الإدارية» في شقيه: الموقع الإلكتروني www.informs.gov.lb على شبكة الإنترنت وخدمة الهاتف على الرقم الرباعي ١٧٠٠. يتضمن هذا النظام المعلومات المتعلقة بالمعاملات الإدارية ولائحة لعناوين وأرقام هاتف الوزارات والمؤسسات العامة.

وقد تمّ تطوير الموقع الإلكتروني من موقع يقدم معلومات محددة بـ ١٧٠٠ معاملة إدارية إلى بوابة معلومات حكومية متكاملة، جرى إطلاقها في ١٥ تموز ٢٠٠٣ بإطلالة جديدة وحديثة تتضمن ٤٥٥٠ معاملة إدارية ومعلومات أكثر تنوعاً وشمولية.

نطاق العمل:

يعتبر الموقع الإلكتروني بتسميته الجديدة «بوابة معلومات الحكومة اللبنانية» خطوة رئيسية

وهامة بإتجاه إنجاز المعاملات الأساسية إلكترونياً. وتشكل المعلومات المفصلة الخاصة بكل معاملة إدارية (التي تشمل الوثائق الداعمة المطلوبة والخطوات اللازمة لإنجاز المعاملة، الكلفة والرسوم الفعلية والوقت المقدر لإنجازها) أساساً منطقياً للحكومة الإلكترونية.

يعمل فريق المكتب المركزي للمعلومات الإدارية بإستمرار على إدخال إضافات وتحسينات أساسية إلى مضمون الموقع من خلال تزويده بأنواع جديدة من المعلومات الحكومية.

الوضع:

تابع المكتب المركزي للمعلومات الإدارية خلال العام ٢٠٠٧ عملية التطوير وجمع المعلومات. وقد تمّ نقل المعلومات كافة إلى قواعد بيانات جديدة، تمهيداً لإطلاق موقع «بوابة معلومات الحكومة اللبنانية» بحلّته الجديدة في منتصف عام ٢٠٠٨ على أمل المساهمة في تبسيط ومكننة المعاملات الرسمية وتسهيل عملية إنجازها. ونشير في هذا الإطار إلى أن الموقع الإلكتروني يستقبل شهرياً ما يقارب ٢٠,٠٠٠ زائر ويتلقى المكتب المركزي للمعلومات الإدارية شهرياً ما يقارب ٥٠٠ إتصالاً هاتفياً على الرقم ١٧٠٠.

الكلفة:

رواتب متعاقدين في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

الجهة الممولة:

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

٣-٧ فريق الدعم التقني والمساندة في المؤسسات الحكومية

قدّم فريق الدعم التقني في العام ٢٠٠٧ المساعدة الفنية من خلال زيارة أكثر من ١٠٠ موقع لمعالجة المشاكل المتعلقة بالأجهزة والبرمجيات والخدمات الاستشارية وتلقى حوالي ٢٥٠٠ مخابرة هاتفية من معظم الوزارات والمؤسسات العامة. وقد قام أعضاء الفريق:

- بمتابعة التدريب المعطى من شركة مايكروسوفت لفريق الدعم التقني عملاً بأحكام الإتفاقية الموقعة معها.
- بالمشاركة في مختلف لجان الإستلام والتقييم.
- بتحديث المواصفات التقنية للأجهزة.
- بالمشاركة في عدة ورش عمل (ميكروسوفت، سيسكو).

٣-٨ مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

يتم بشكل مستمر انجاز عدد لا يستهان به من الدراسات المتصلة بالقطاع العام، ومن المؤكد أن صانعي القرار بحاجة ماسة إلى قاعدة بيانات تجمع الدراسات والتقارير التي تصدرها الإدارات والمؤسسات العامة في لبنان، لرسم ووضع السياسات.

لذلك، برزت الحاجة إلى جمع الدراسات المتعلقة بالقطاع العام في مكان واحد، على أن توضع بتصرف المعنيين وخزنها ضمن قاعدة بيانات لها وتحديث هذه القاعدة يومياً. وهذا بالتحديد ما يقوم به مركز مشاريع دراسات القطاع العام الذي تمّ احداثه في مكتب وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

ومن أجل تحقيق ذلك أصدر دولة رئيس مجلس الوزراء تعميماً حمل الرقم ٢٠٠١/٣٤ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٣٠، نص على إنشاء قاعدة معلومات موحدة لدى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تضم المشاريع والبرامج والدراسات الرامية إلى تطوير وتحديث الإدارات والمؤسسات العامة، وطلب من كافة الإدارات والمؤسسات العامة العمل على توفير كافة المعطيات والمعلومات لانجاز هذا العمل وحسن استمرار تطبيقه.

٣-٩-١ ضبط تكرار إعداد الدراسات:

يستمر المركز في تنفيذ مضمون تعميمي دولة رئيس مجلس الوزراء الرقم ٢٠٠٢/٣٤ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٨ و٢٠٠٣/٨ تاريخ ٢٠٠٣/٣/١٥، الذي يطلب بموجبهما من جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات التنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في كل ما يتعلق بوضع دراسات جديدة عن القطاع العام بأشكالها ومجالاتها كافة تلافياً للتكرار والهدر.

٣-٩-٢ دعم الإدارات والمؤسسات العامة والمنظمات المحلية والدولية والباحثين بالدراسات:

جرى تزويد عدد من الإدارات والمؤسسات العامة ببعض الدراسات من أجل تسهيل عملها في إعداد دراسات جديدة. وقمنا بالإضافة إلى ذلك بمهمة دعم بعض الإدارات في إنشاء قاعدة معلومات خاصة بها، تهدف إلى إعادة تكوين أرشيفها من الدراسات والمشاريع التي أعدتها، واستقبلنا عدداً كبيراً من الباحثين والجامعيين... وقد قمنا بتلبية طلب ١٥٠ زائر خلال العام ٢٠٠٧.

٣-٩-٣ الأرشفة وإجراء تصوير رقمي:

جرت عملية تيويم وتحديث للدراسات وحفظها تباعاً عن طريق التصوير الرقمي أو المسح الضوئي (scanning)، وقد تم خلال العام ٢٠٠٧ حفظ ٩٨٥ دراسة من خلال هذه التقنية.

٣-٩-٤ تطوير موقع المركز على شبكة الانترنت:

تركز العمل خلال العام ٢٠٠٧ على استكمال تطوير موقع المركز على شبكة الانترنت (www.studies.gov.lb)، وقد جرى إدخال البيانات والمحتويات والكلمات المفتاحيه (keywords) لحوالي ٢٩٢٠ دراسة.

الكلفة:

إن جميع الخطوات التي تمت لتطوير وتيويم المركز لم تكلف الخزينة اللبنانية أي نفقات إضافية سوى أجور العاملين في المركز، وهم من الجهاز البشري في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

٣-٩ التدريب وبناء القدرات

٣-٩-١ التدريب على أساسيات إستخدام المعلوماتية لموظفي القطاع العام

الخلفية:

في إطار المخطط التدريبي المعلوماتي الذي وُضع في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تم تنفيذ مشروع تدريب طموح على أساسيات استخدام المعلوماتية لموظفي القطاع العام الذي يهدف إلى:

- تأمين المبادئ المعلوماتية الأساسية لكل الموظفين الذين يستخدمون أو (ثمة إمكانية ليستخدموا) الكومبيوتر.
- تحسين/الحفاظ على مهارات الموظفين الذين سبق أن خضعوا للتدريب بهدف تسهيل استمرارية تطبيق النظم المعلوماتية حالياً ومستقبلياً في الإدارة.

الوضع:

أطلق المشروع في شباط ٢٠٠٧ حيث تواصلت الدورات التدريبية على مدى سبعة أشهر.

أنجز المشروع في تشرين الأول ٢٠٠٧ ليشمل ١٦ مادة معلوماتية.

إستهدف المشروع كل فئات الموظفين العامين واستفاد منه حوالي ١٤٢١ موظفاً من مختلف الإدارات والمؤسسات العامة.

تم توزيع الشهادات في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧ إذ تم تسليم ٤٢٥٦ شهادة على ١٤١٧ موظفاً.

وتولت عملية التدريب شركة لبنانية «Formatech» متخصصة في مجال التدريب المعلوماتي.

الكلفة:

٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣-٩-٢ برنامج تدرب stage لطلاب الجامعة اللبنانية - معهد العلوم التطبيقية والإقتصادية في الإدارات والمؤسسات العامة

يندرج المشروع في إطار التعاون القائم بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والجامعة اللبنانية - معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية لجهة تمكين الإدارات والمؤسسات

العامة الاستفادة من طاقات وخبرات طلاب المعهد سيما وأن طلاب المعهد يرغبون في تمضية فترة تدرب stage غير مدفوع في الإدارات والمؤسسات العامة وذلك انسجاما مع مستلزمات المنهج التعليمي المعتمد لدى إدارة المعهد.

يهدف المشروع إلى تعزيز مبدأ الشراكة والتعاون في الدراسة والتدريب حيث يتاح للطلاب فرصة اكتساب خبرة عملية من خلال التعرف على طبيعة عمل الإدارات والمؤسسات العامة حسب اختصاصاتهم، كما يتيح المشروع للإدارات والمؤسسات العامة فرصة الاستفادة من عناصر جامعية متخصصة الأمر الذي يساعد على ضخ طاقات وقدرات شابة، آخذين بالاعتبار النقص الحاد في العنصر البشري لدى معظم الإدارات والمؤسسات العامة دون أن يرتب ذلك أية أعباء مالية على الخزينة العامة.

٣-١٠ برنامج دعم تنفيذ إستثمارات بلدية في موضوع معالجة النفايات الصلبة

خلفية المشروع

يقوم البرنامج بتمويل مشاريع استثمارات مقدمة من البلديات في قطاع إدارة النفايات الصلبة وذلك بهبة من الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٤,٢ مليون يورو لإتاحة المجال للقيام بتطوير نوعي لعمل الإدارات العامة المحلية وللخدمات التي تقدمها للمواطنين ووضع مشاريع موضع التنفيذ تتعلّق بإدارة النفايات الصلبة.

يشرك البرنامج بشكل وثيق كل من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة البيئة، مجلس الإنماء والإعمار وبعثة المفوضية الأوروبية، في استعمال وكيفية إدارة هذه الهبة وذلك بموجب بروتوكول وقع في ١٦ كانون الأول ٢٠٠٣.

نطاق العمل

يسمح هذا البرنامج بتمويل ما يلي:

- تنظيم حملات توعية وتدريب وورش عمل،
- إعداد الدراسات التقنية والهندسية وإعداد دفاتر الشروط الخاصة بها من اجل إطلاق المناقصات.
- توريد آليات لجمع ونقل النفايات الصلبة (بوبكات، بيك أب، كميون قلاب، كميون لجمع وكبس النفايات)،
- توريد مستوعبات لجمع النفايات الصلبة (مستوعبات للمنازل،حاويات ومستوعبات تصل سعتها إلى ١١٠٠ ليتر)،
- توريد آليات خاصة (مكبس للمعادن، فرامة بلاستيك، آلة لتعبئة الأكياس، مولد كهربائي، قبان لوزن الآليات، معدات ووسائل حماية للعمال، مطافئ للحريق)،

- استحداث منشآت ومعامل فرز وتسبيخ (معدات وبنى تحتية) للنفايات المنزلية الصلبة،
- استحداث منشآت ومراكز تعقيم للنفايات الطبية وتوريد الآليات والمستوعبات لنقلها.
- المساهمة في جزء من كلفة الصيانة والتشغيل العائدة للآليات والمنشآت المستحدثة.

أما البلديات المستفيدة من هذه النشاطات فقد تمّ اختيارها خلال مرحلتين وتتمثل بـ ١٧ مشروع تتوزع على معظم الأراضي اللبنانية وهي مدرجة في الجدول أدناه:

تاريخ اختيار المشاريع	المشاريع الجاهزة للتنفيذ	المشاريع قيد الإعداد
المرحلة الأولى **شباط ٢٠٠٥**	١. إتحاد بلديات الشوف الأعلى ٢. المرج ٣. خربة سلم ٤. اتحاد بلديات الشوف السويجاني ٥. تجمع بلديات عاليه	١. اتحاد بلديات جبيل ٢. أنصار ٣. الخيام ٤. اتحاد بلديات الفيحاء ٥. العباسية
المرحلة الثانية **تشرين الثاني ٢٠٠٥**	١. مشمش ٢. اتحاد بلديات المنية ٣. تجمع بلديات المتن الأعلى ٤. اتحاد بلديات صور	١. النبطية التحتا ٢. تجمع بلديات بعلبك ٣. اتحاد بلديات جزين

في ما يلي شرح للأعمال المنجزة في العام ٢٠٠٧:

١. عقود الخدمات

أ. إعداد شركة رفيق الخوري وشركاه الاستشارية التصاميم الهندسية ودفاتر الشروط العائدة لستة مشاريع (أنصار، الخيام، العباسية، اتحاد بلديات جبيل، اتحاد بلديات الفيحاء، مشمش) والإشراف على تنفيذ ثلاثة مشاريع (اتحاد بلديات صور،أنصار والخيام).

ب. إعداد شركة Globex-Mores BTD لتصاميم الهندسية ودفاتر الشروط لتنفيذ ثلاثة مشاريع (تجمع بلديات المتن الأعلى، تجمع بلديات بعلبك واتحاد بلديات المنية)، والإشراف على تنفيذ المشروع العائد إلى اتحاد بلديات الشوف السويجاني.

ج. قيام شركة Price Water House Coopers بالتدقيق العائد للفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٦.

٢. عقود توريد المعدات والآليات

١. توريد وتسليم ٢٣ آلية لجمع ونقل النفايات (بوبكات، بيك اب، كميون قلاب، كميون جمع وكبس النفايات) لإتحاد بلديات الشوف الأعلى، إتحاد بلديات الشوف السويجاني، أنصار، المرج، خربة سلم، تجمع بلديات عاليه، ومشمش.

٢. توريد وتسليم حوالي ١٨٠٠مستوعب و٢٠ آلية لجمع ونقل النفايات (بوبكات، كميون قلاب، كميون جمع وكبس النفايات) العائدة لخمسة مشاريع (إتحاد بلديات جبيل، الخيام، أنصار، تجمع بلديات المتن الأعلى، مشمش).

٣. إطلاق مناقصة لتجهيز معمل معالجة النفايات في بلديات الشوف السويجاني بآلة لتقليب السباخ داخل الأنفاق وقد تم توقيع العقد مع المورد بنهاية العام ٢٠٠٧.

٤. إعداد دفاتر الشروط لإطلاق المناقصة العائدة لتجهيز اتحاد بلديات جزين بـ /٥٥٠٠/ مستوعب و ٨ آليات لجمع ونقل النفايات المنزلية الصلبة.

٣. عقود الأشغال

١. تمّ تحضير التصاميم الهندسية ودفاتر الشروط العائدة لمعمل فرز وتسبيخ النفايات في كل من: اتحاد بلديات جبيل ، اتحاد بلديات المنية، تجمع بلديات بعلبك وبلدية مشمش وسوف يتم إطلاق هذه المناقصات خلال العام ٢٠٠٨.

٢. تم تحضير التصاميم الهندسية ودفاتر الشروط العائدة لاستحداث مركز لتعقيم النفايات الطبية المعدية العائدة لمشروع بلدية العباسية، وسوف يتم إطلاق هذه المناقصة خلال العام ٢٠٠٨.

٣. تم إطلاق المناقصات وتقييم العروض وتوقيع العقود مع المتعهدين المذكورين أدناه لبناء معامل معالجة النفايات الصلبة التالية:

أ– شركة انترتيك - باتينورم للهندسة والمقاولات من اجل بناء وتجهيز معمل معالجة النفايات التابع لاتحاد بلديات صور.

ب_ مؤسسة نزيه البريدي للهندسة والمقاولات لبناء وتجهيز معمل لمعالجة النفايات المنزلية العائد لاتحاد بلديات الشوف السويجاني.

ج– مؤسسة جوزيف معلوف للهندسة والمقاولات لبناء وتجهيز معملي معالجة النفايات في كل من بلدتي أنصار والخيام.

قيمة المشروع

١٤,٢٠٠,٠٠٠ يورو.

التمويل

هبة الإتحاد الأوروبي.

رابعاً النصوص القانونية والتنظيمية

٤-١ وضع هيكلية جديدة للإذاعة اللبنانية

بناء على طلب معالي وزير الاعلام اعداد هيكلية حديثة للاذاعة اللبنانية، تمّ اعداد دراسة مفصّلة للواقع الراهن مع تحليل مكامن الخلل في المديرية، مع الاقتراحات اللازمة لتلافيها والأسباب الموجبة لتعديل هيكلية مديرية الإذاعة، أرفق بها مشروع مرسوم يتضمن تنظيم مديرية الإذاعة اللبنانية، مع هيكلية تتلاءم مع التوجّهات المعاصرة المعتمدة في العديد من الإذاعات في العالم، مما يتطلب تعزيز هذه الهيكلية بوحدات إدارية تتيح:

- اعداد الأخبار والبرامج السياسية
- دعم وظيفتي المعلوماتية والتدريب على التجهيزات الحديثة وصيانتها
- تغطية النشاطات المتعلقة بالشباب والرياضة.

وقد أودعت الدراسة ومشروع المرسوم وزارة الاعلام بموجب كتابنا رقم ٥٢/ص تاريخ ٢٠٠٧/٢/١.

٤-٢ مشروع قانون يرمي إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٤ تاريخ ١٩٩٩/١٢/١٧ (قانون الإثراء غير المشروع)

يعتبر قانون الإثراء غير المشروع من أهم التشريعات المواكبة لعملية مكافحة الفساد والرشوة في القطاع العام. وقد تبين من خلال التجربة والممارسة وجود ثغرات عدّة فيه، وأحكام يشوبها بعض الغموض. لهذه الأسباب بقي القانون المذكور عاجزاً عن مكافحة الفساد بشكل فعّال. لذلك فقد قام مكتبنا بتكليف فريق عمل من كبار القضاة والإداريين بدرس الموضوع، فتم اعداد مشروع قانون جرى رفعه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، يتضمن التعديلات التي تساهم بسدّ الثغرات واستكمال أحكام القانون الراهن بما يضمن تطبيقه وتحقيق النتائج المتوخاة منه. ولما كان قد تبين لنا لاحقاً وجود عدة مشاريع واقتراحات بهذا الخصوص وضعت سابقاً، وأودعت رئاسة مجلس الوزراء لتعديل قانون الإثراء غير المشروع، مما يتطلب مراجعتها جميعاً والعمل على تنسيقها ومواءمتها، فإن توجه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية حالياً هو تأليف لجنة من قضاة وحقوقيين مختصين لمراجعة هذه المشاريع وتوحيدها في نص واحد.

القسم الثاني : الأداء التنظيمي

- الصلاحيات
- بيان المهمة
- المخطط التنظيمي
- محفظة الجهات المانحة

الصلاحيات

ما من قانون واحد يحدد صلاحيات مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، ومع ذلك يمكن تحديدها عبر ما يلي:

١– القوانين المتعلقة بالقروض المكلف مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بتنفيذها.
هذه القروض التي دخلت مرحلة التطبيق استناداً الى القوانين التي ابرمها مجلس النواب وحدد فيها صلاحيات معينة للمكتب.
وثمة قانونان اثنان يتعلقان بالقروض التي يقوم المكتب بتنفيذها:
أ– القانون رقم ٤٨٤ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٨ المتعلق بقرض البنك الدولي.
ب– القانون رقم ٥٠٠ تاريخ ١٩٩٦/٥/٢١ المتعلق بقرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢– اكثر من ١٥ قراراً ومرسوماً صادرة عن مجلس الوزراء وتعاميم صادرة عن رئيس الوزراء أناطت بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية مهمات واعمالاً محددة من ضمنها تنفيذ هبة الاتحاد الاوروبي.

على صعيد وحدة التطوير الإداري:

١– وضع استراتيجية شاملة للتطوير الاداري من خلال رؤية مستقبلية.
٢– مراجعة الصلاحيات والبنى الادارية ورسم اهداف الادارة العامة ومهامها.
٣– وضع مشروع شامل للتوصيف والتصنيف الوظيفي.
٤– مساعدة الادارة العامة ومساندتها في جميع المسائل التنظيمية.
٥– جعل الادارة العامة اقرب الى المواطن ودعم المشاريع ذات العلاقة (انشاء مكاتب للإستعلامات، الرد على اسئلة المواطنين، تبسيط الاجراءات، الخ..).

على صعيد وحدة التعاون الفني:

١– ترجمة الحاجات الفنية الاساسية الخاصة باجراءات التأهيل الى برامج عملية.
٢– مؤازرة الوزارات والمؤسسات العامة في اعداد برامج التأهيل الاداري وتنفيذها مع تركيز على مشاريع التطوير الاداري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
٣– توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ برامج التأهيل الاداري.
٤– اعداد سياسات واستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمشاركة من القطاعين العام والخاص.
٥– العمل كمنسق ووسيط وعنصر مساعد في دعم قدرة الاطراف المعنية على الاستفادة القصوى من المشاريع الممولة من الجهات المانحة.

بيان المهمة

المهمة الموكولة الى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية هي:
«تحديث الادارة العامة اللبنانية، بنصوصها ومهامها واجراءاتها وتعزيز العنصر البشري وتطوير اساليب العمل فيها وادخال تقنيات المعلومات بهدف رفع مستوى اداء وشفافية الادارة، لجعلها في خدمة المواطن».

المخطط التنظيمي

كي يتمكن من تنفيذ البرنامج الكبير للتأهيل الإداري، استطاع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حشد مجموعة من ٤٠ موظفاً اختصاصياً. ويعتبر موظفو مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية متنوعي المعارف وعلى استعداد لتناول جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك التطوير الإداري وتكنولوجيا المعلومات والتنسيق بين الجهات المانحة والنواحي القانونية والتدريب والشراء والتمويل والإدارة العامة والاتصالات. ويتوزع موظفو مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على النحو التالي:

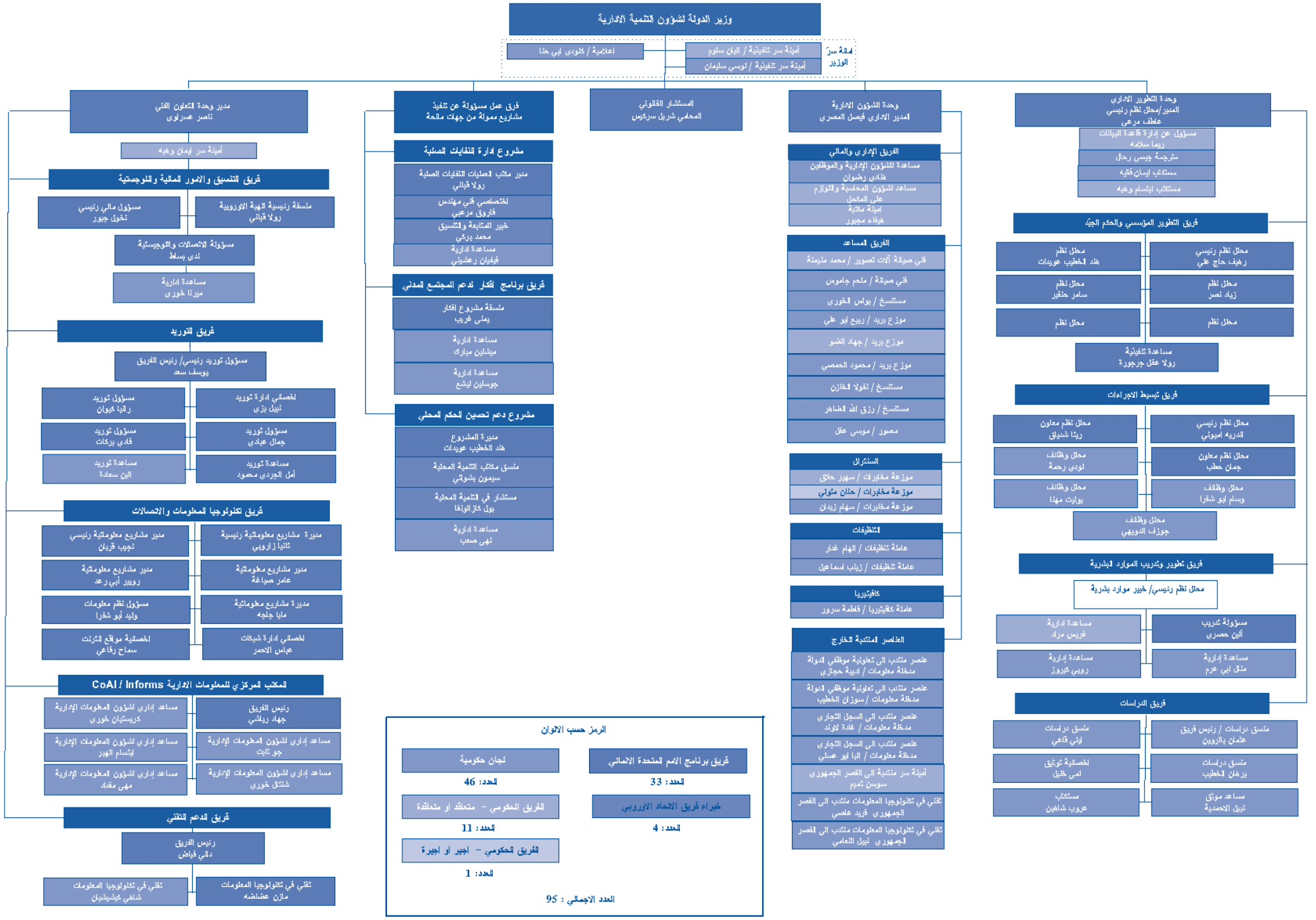
وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
معالي سر الوزير
اعلامية / كلودي ابي حنا
أمينة سر تنفيذية / ايمان سلوم
أمينة سر تنفيذية / لوسي سليمان
وحدة التطوير الاداري
المدير/محلل نظم رئيسي
عاطف مرعي
مسؤول عن إدارة قاعدة البيانات
ريما سلامه
مترجمة جيسي رحال
ممتكتب إيمان فقيه
مستكتب ابتسام وهبه
فريق التطوير المؤسسي والحكم الجيد
محلل نظم رئيسي
رهيف حاج علي
محلل نظم
هند الخطيب عويدات
محلل نظم
زياد نصر
محلل نظم
سامر حنقير
محلل نظم
مساعدة تنفيذية
رولا عقل جرجورة
فريق تبسيط الاجراءات
محلل نظم رئيسي
لدريه اميوني
محلل نظم معاون
ريتا شديلق
محلل نظم معاون
جمال حطب
محلل وظائف
لوري رحمة
محلل وظائف
وسام ابو شقرا
محلل وظائف
بوليت مهنا
محلل وظائف
جوزف الدويهي
فريق تطوير وتدريب الموارد البشرية
محلل نظم رئيسي/ خبير موارد بشرية
مسؤولة تدريب
آلين حمصري
مساعدة ادارية
غريس مراد
مساعدة ادارية
منال ابي عرم
مساعدة إدارية
رويي كيروز
فريق الدراسات
منسق دراسات / رئيس فريق
عثمان بالروين
منسق دراسات
إيلي قاعي
منسق دراسات
برهان الخطيب
لخصائية توثيق
لمى خليل
مساعد موثق
نبيل الاحمدية
مستكتب
عروب شاهين
وحدة الشؤون الادارية
المدير الاداري فيصل المصري
الفريق الإداري والمالي
مساعدة للشؤون الإدارية والموظفين
هنادي رضوان
مساعد لشؤون المحاسبة واللوازم
علي المحمل
أمينة مكتبة
هيفاء مجبور
الفريق المساعد
فني صيانة آلات تصوير / محمد منيمنة
فني صيانة / ملحم جاموس
مستنسخ / بولس الخوري
موزع بريد / ربيع ابو علي
موزع بريد / جهاد الضو
موزع بريد / محمود الحمصي
مستنسخ / نقولا الخازن
مستنسخ / رزق الله الضاهر
مصور / موسى عقل
السنترال
موزعة مخابرات / سهير حلق
موزعة مخابرات / حنان متولي
موزعة مخابرات / سهام زيدان
التنظيفات
عاملة تنظيفات / الهام غدار
عاملة تنظيفات / زينب اسماعيل
كافيتيريا
عاملة كافيتيريا / فاطمة سرور
العناصر المنتدبة الخارج
عنصر منتدب الى تعاونية موظفي الدولة
منخلة معلومات / اديبة حجازي
عنصر منتدب الى تعاونية موظفي الدولة
منخلة معلومات /سوزان الخطيب
عنصر منتدب الى السجل التجاري
منخلة معلومات / غادة لاوند
عنصر منتدب الى السجل التجاري
منخلة معلومات / البا ابو عسلي
أمينة سر منتدبة الى القصر الجمهوري
سوسن ثميم
تقني في تكنولوجيا المعلومات منتدب الى القصر الجمهوري فريد عاصي
تقني في تكنولوجيا المعلومات منتدب الى القصر الجمهوري نبيل التعاسي
المستشار القانوني
المحامي شربل سركيس
فريق عمل مسؤولة عن تنفيذ مشاريع ممولة من جهات مانحة
مشروع ادارة النفايات الصلبة
مدير مكتب العمليات النفايات الصلبة
رولا قباني
اختصاصي فني مهندس
فاروق مرعبي
خبير للمتابعة والتنسيق
محمد برکي
مساعدة ادارية
فيفيان رعشيني
فريق برنامج افكار لدعم المجتمع المدني
منسقة مشروع افكار
يمنى غريب
مساعدة ادارية
ميشلين مبارك
مساعدة ادارية
جوسلين ليشع
مشروع دعم تحسين الحكم المحلي
مديرة المشروع
هند الخطيب عويدات
منسق مكاتب التنمية المحلية
سيمون بشواني
مستشار في التنمية المحلية
بول كاز الونغا
مساعدة ادارية
نهى صعب
مدير وحدة الشؤون الفني
ناصر عسراوي
أمينة سر ايمان وهبه
فريق التنسيق والامور المالية واللوجستية
مسؤول مالي رئيسي
نخول جبور
منسقة رئيسية للهبة الاوروبية
رولا قباني
مسؤولة الاتصالات واللوجيستية
ندى بسباط
مساعدة إدارية
ميرنا خوري
فريق التوريد
مسؤول توريد رئيسي/ رئيس الفريق
يوسف سعد
مسؤول توريد
رانيا كيوان
لخصائي ادارة توريد
نيبل بزي
مسؤول توريد
قادي بركات
مسؤول توريد
جمال عبادي
مساعدة توريد
الين سعادة
مساعدة توريد
أمل الجردي محمود
فريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
مدير مشاريع معلوماتية رئيسي
نجيب قربان
مديرة مشاريع معلوماتية رئيسية
كاتيا زاروبي
مدير مشاريع معلوماتية
رويير أبي رعد
مدير مشاريع معلوماتية
عامر صياغة
مسؤول نظم معلومات
وليد أبو شقرا
مديرة مشاريع معلوماتية
مايا جلجه
اخصائي موقع انترنت
سماح رفاعي
اخصائي ادارة شبكات
عباس الاحمر
المكتب المركزي للمعلومات الادارية CoAI / Informs
رئيس الفريق
جهاد رياشي
مساعد إداري لشؤون المعلومات الإدارية
كريستيان خوري
مساعد إداري لشؤون المعلومات الإدارية
إبتسام الهبر
مساعد إداري لشؤون المعلومات الإدارية
مهى مقداد
مساعد إداري لشؤون المعلومات الإدارية
جو ثابت
مساعد إداري لشؤون المعلومات الإدارية
شنتال خوري
فريق الدعم التقني
رئيس الفريق
دالي فياض
تقني في تكنولوجيا المعلومات
شاهي كيشيشيان
تقني في تكنولوجيا المعلومات
مازن عضاضه
الرمز حسب الالوان
فريق برنامج الامم المتحدة الانمائي
العدد: 33
لجان حكومية
العدد: 46
خبراء فريق الاتحاد الاوروبي
العدد: 4
الفريق الحكومي - متعاقد او متعاقدة
العدد: 11
الفريق الحكومي - اجير او اجيرة
العدد: 1
العدد الاجمالي : 95

محفظة الجهات المانحة

نجح مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية منذ انشائه في ١٩٩٤ في حشد اكثر من ٨٠ مليون دولار أميركي من البنك الدولي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، هذا عدا عن هبات صغيرة اخرى من هنا وهناك. ويحدد الرسم البياني ادناه المصادر الرئيسية للاموال.

مصادر التمويل

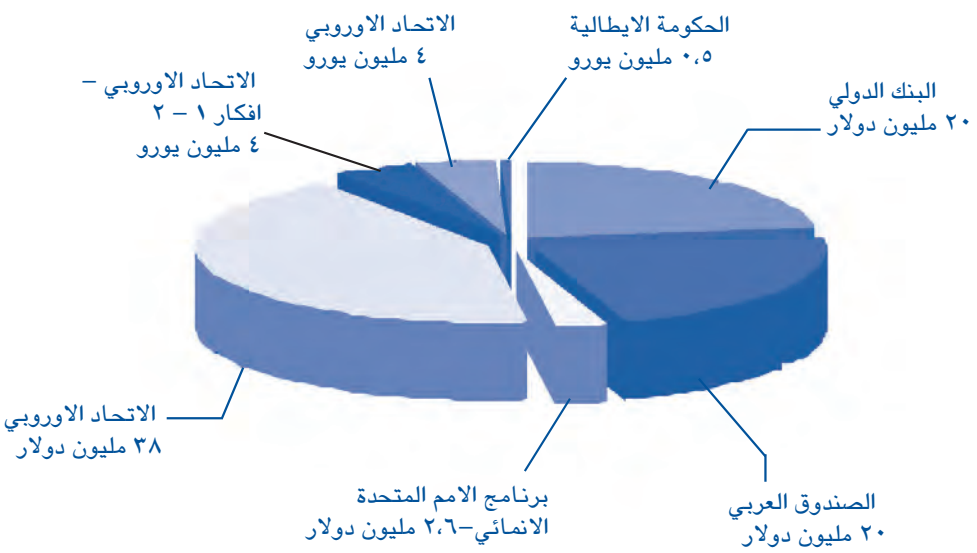

قرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

اسم المشروع	مشروع الصندوق العربي لاعادة تأهيل المؤسسات الرسمية والادارة العامة
الجهة المنفذة	مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
تاريخ الانتهاء	٣١ كانون الاول/ديسمبر، ٢٠٠٦
قيمة القرض	٦ ملايين دينار كويتي او ٢٠ مليون دولار اميركي
سعر الفائدة	٤,٥٪
فترة السماح	٥ سنوات
فترة السداد	٢٢ سنة

وصف موجز للمشروع

يلبي هذا المشروع حاجات التأهيل الاداري للمؤسسات الرسمية في لبنان، اضافة الى الادارة العامة وهو بالتالي يلبي جزءاً رئيسياً من الاحتياجات الاجمالية التي يتضمنها البرنامج الوطني للتأهيل الاداري.

اما اهداف المشروع فهي:

* اعادة تأهيل المؤسسات الرسمية والادارة العامة وتعزيز قدراتها على دراسة وتخطيط السياسات ووضعها وتحديد النشاطات والمشاريع وادارتها.
* تأمين البنى التحتية الاساسية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (اجهزة كمبيوتر، خوادم، شبكات، طابعات وغيرها من الاجهزة الطرفية)، اضافة الى المعدات المتخصصة وغيرها من التجهيزات المكتبية الاساسية.
* تطوير وتحسين القدرات البشرية من خلال: التدريب، تشجيع التوظيف الجديد، اعادة تنظيم الهياكل التنظيمية وتسهيل الاجراءات ودعم هذه النشاطات من خلال المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية والمخططات الهيكلية الشاملة.
* وضع تطبيقات اساسية لتكنولوجيا المعلومات وانظمة معلومات الادارة ذات الاثر الاداري والاقتصادي وتوفير الاساس لقيام ادارة فعالة.
* تحسين استجابة الادارة العامة لمتطلبات الجمهور.
* تعزيز تبادل المعلومات وتنسيق الموارد بين مختلف المؤسسات تفادياً للازدواجية في العمل وتحسين تأمين الخدمات.

بعد إنتهاء الفترة المحددة لقرض الصندوق العربي الأول رقم ٩٦/٣٢٥ عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلال العام ٢٠٠٧ على تأمين قرض جديد من الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي لإستكمال عملية النهوض بالإدارة اللبنانية ودعم برنامج تطوير الإدارة على الصعد الإدارية والبشرية والمعلوماتية.

بعد أخذه بعين الإعتبار أولويات الحكومة الحالية والدروس المكتسبة من جهود الإصلاح الإداري السابقة والبناء على ما تمّ إنجازه حتى هذا التاريخ، حدد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أربعة أهداف وطنية وربطها بنتائج متوقعة متعلقة بها لتوجيه نشاطاته المستقبلية:

الهدف الوطني الاول: تطوير وتأسيس مهارات إدارية حديثة في الإدارات الاساسية

النتائج المتوقعة على الصعيد الوطني من تحقيق هذا الهدف:

١. تشجيع الإلتزام الوطني والإجماع على بناء رؤية تنموية شاملة وتنفيذها من خلال مشاركة واسعة النطاق.
٢. استحداث وتطوير قاعدة بيانات للموارد البشرية في الإدارات المختصة.
٣. إعتماد توصيف وتصنيف حديث للوظائف.
٤. وضع رؤية حديثة لإدارة الموارد البشرية، تتيح لمجلس الخدمة المدنية وللإدارات العامة، تحقيق الإستخدام الأفضل للعنصر البشري.
٥. تحديث ومكننة هيئات الرقابة والوزارات والمؤسسات العامة الأساسية.
٦. إدارة تعمل وفقاً لمفاهيم عصرية في مجال الإدارة العامة.
٧. إدارة تتوجه نحو تحقيق النتائج.

الهدف الوطني الثاني: تعزيز فعالية الإدارة العامة

النتائج المتوقعة على الصعيد الوطني من تحقيق هذا الهدف:

١. مراجعة دور ومهام الهيئات الرقابية والإدارات العامة.
٢. إقتراح سياسات لتخفيض الكلفة في قطاعات الخدمات الأساسية.
٣. توحيد وتحليل البيانات الحالية وفقاً لحجم الإدارة.
٤. وصول صانعي القرار إلى البيانات الإدارية المحدثة بشكل مستمر.

الهدف الوطني الثالث: تحديث القوانين

النتائج المتوقعة على الصعيد الوطني من تحقيق هذا الهدف:

١. مراجعة القوانين والأنظمة الحالية.
٢. تشجيع اللامركزية واللاحصرية.
٣. سنّ القوانين حول القيام بالإحصاءات والوصول إليها.
٤. تحديث منهجية الرقابة.

الهدف الوطني الرابع: ادارة تتوجه نحو المواطن

النتائج المتوقعة على الصعيد الوطني من تحقيق هذا الهدف:

١. التركيز على مشاريع لتبسيط الإجراءات في الوزارات والمؤسسات العامة وتنفيذها.
٢. وضع استراتيجيا للحكومة الإلكترونية
٣. تطوير واعتماد آلية لتقييم النتائج
٤. تأسيس إدارة مرنة
٥. تغطية إعلامية للإدارة
٦. توجيه المواطن في انجاز معاملاته من خلال خدمة استقبال
٧. اعتماد الإجراءات المبسّطة.

يعتبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن التوجهات المذكورة أعلاه تشكّل إطاراً عملياً يغطي كافة أوجه الإصلاح الإداري. ويدمج نشاطاته بسلسلة واضحة ومترابطة الأهداف وينشئ أساساً للتعاون المهني مع الجهات المانحة التي لا بد ان تجد أن بعض هذه الأهداف أو النتائج منسجمة مع استراتيجياتها لدعم لبنان.

كما يعتبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن مراقبة وتقييم تأثير المشاريع المنفذة على الإدارات المستفيدة بشكل خاص وعلى الإدارة العامة بشكل عام يشكّلان نشاطاً أساسياً يجب ربطه بأي برنامج جديد مموّل من الجهات المانحة. ويرى انه لدى اختيار أي مشروع جديد يجب مراعاة النواحي التالية:

١. تناسب المشاريع المنفذة مع تحسين وضع الإدارة،
٢. فعالية هذه المشاريع في تقديم المساعدة المطلوبة وفي بناء الموارد التأسيسية المطلوبة؛
٣. تأثير هذه المشاريع على حالة الحكم Governance وعلى تنفيذ خدمات القطاع العام؛
٤. إستدامة نتائج المشاريع لدى الإدارة المستفيدة.

تعتبر الحكومة الحالية أنه على مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن يتابع لعب دوره كمنفذ لمشاريع وطنية بتمويل خارجي لتعزيز الإصلاح والتطوير الإداريين . لذلك سيستمر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في حشد وإدارة الأموال الواردة من جهات مانحة كالصندوق العربي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرها.

ملخص عن أبرز المنجزات المحققة من خلال قرض
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الأول الخاص بتأهيل الادارة اللبنانية

قرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الخاص بتأهيل الادارة اللبنانية	
المكونات	**المنجزات**
نظم معلوماتية	■ تنفيذ وتطبيق أكثر من ٦ نظم معلوماتية من اهمها: * نظام التعويضات الصحية في تعاونية موظفي الدولة * نظام أرشيف وإدارة المستندات في مرفأ بيروت * نظام أرشيف متكامل في مؤسسة المحفوظات الوطنية * مشروع مطابقة الفرص الوظيفية مع الموارد البشرية * مكننة إجازات العمل في وزارة العمل
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	■ تسليم وتركيب أكثر من ٣٥٠٠ جهاز كومبيوتر مع توابعها ■ حاسوب مركزي Mainframe في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. ■ تطبيق نظام معلومات جغرافي GIS وادارة مستندات DMS في مصلحة مياه الليطاني ■ بنية تحتية للاتصالات في مبنى السرايا الحكومي ■ بنية تحتية للاتصالات في مباني مجلس النواب ■ مكننة الارشيف ونظام ادارة المستندات في رئاسة مجلس الوزراء ■ تطبيق نظام معلومات جغرافي GIS وادارة مستندات DMS في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ■ تحويل ارشيف الميكروفيلم في مؤسسة المحفوظات الوطنية صيغة رقمية ■ نظم وبنية تحتية معلوماتية في المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار ومجلس شورى الدولة ■ تطبيق نظام معلومات جغرافي GIS وادارة مستندات DMS في وزارة الثقافة (المديرية العامة للآثار) ■ تطوير نظام معلوماتي لمركز المعلومات ودعم المستثمرين في المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان

الدراسات	■ مخطط توجيهي – الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ■ استشارة حول تدقيق الحسابات الدولية ومراقبة مراكز القبض في وزارة الإتصالات ■ تدقيق أعمال GSM وعمليات التحصيل لوزارة الإتصالات ■ مخطط توجيهي – مصلحة مياه بيروت ■ دليل للممارسات السليمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ■ معايير لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات
التدريب	■ تدريب معلوماتي لنحو ٧٠٠٠ موظف ■ تدريب تقني متخصص للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ■ تدريب اداري على اصول الادارة والإشراف ■ تدريب وحدات تنفيذ المشاريع PIUs على إجراءات التوريد المتبعة في مؤسسات التمويل الدولية

وضعية قرض الصندوق العربي - اعتبارا من كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٧
(بملايين الدولارات)

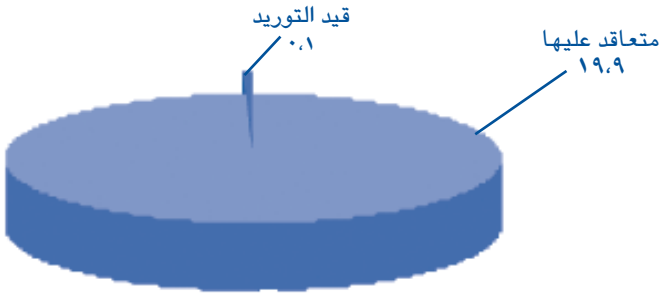

قرض الصندوق العربي - اعتبارا من كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٦
(بملايين الدولارات)

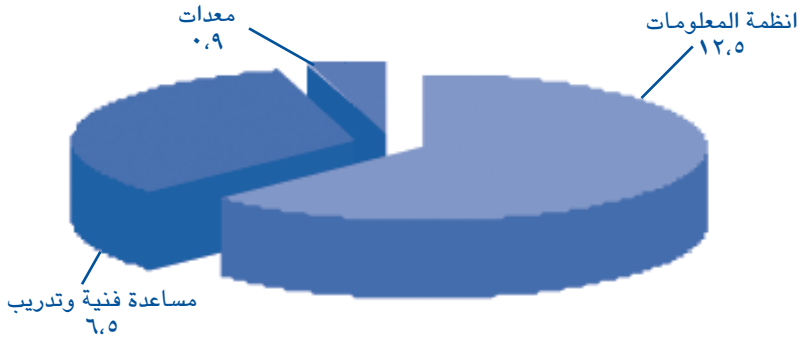

إن من أسباب استمرار دعم الاتحاد الأوروبي لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية سيرته الجيدة في إدارة مشاريع واسعة النطاق وتطبيق توريد فعال وممارسات مالية وفقاً للمعايير والإجراءات العملية المتبعة من قبل المانحين الدوليين.

وبعد الانجاز الكلي لبرنامج المساعدة على إعادة تأهيل الإدارة اللبنانية، كلّف الاتحاد الأوروبي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وتعزيزاً للتعاون ما بينهما، تنفيذ مشاريع إنمائية كمشروع إدارة النفايات الصلبة عبر ميزانيته المخصصة من برنامج المساعدة على إعادة تأهيل الإدارة اللبنانية الذي يتم تنسيقه من خلال لجنة مشتركة مع وزارة الداخلية والبلديات ووزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار.

أما برنامج أفكار فيستهدف هيئات المجتمع المدني التي تمثل قاعدة أساس للوطن. ويعزز هذا المشروع بالذات الشراكة بين القطاع العام والمنظمات غير الحكومية. كما كلّف ايضاً مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مشروع تنمية محلية آخر يهدف إلى تطوير قدرات تجمعات البلديات في إعداد، تنفيذ والإشراف على المشاريع السياحية كما وإشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط الاستراتيجي. إن هذه المشاريع الثلاثة الممولة من الاتحاد الأوروبي هي قيد التنفيذ.

وضعية هبة الاتحاد الاوروبي - برنامج افكار ١١ اعتبارا من ٢١ كانون الاول ٢٠٠٧ - (بملايين اليورو)

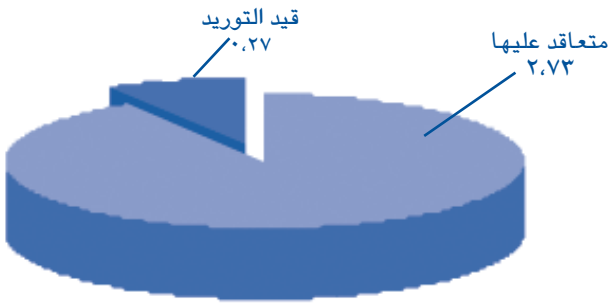

وضعية هبة الاتحاد الاوروبي - مشروع معالجة النفايات الصلبة
اعتبارا من ٢١ كانون الاول ٢٠٠٧ - (بملايين اليورو)

وضعية هبة الاتحاد الاوروبي - مشروع دعم الحكم المحلي
اعتبارا من ٢١ كانون الاول ٢٠٠٧ - (بملايين اليورو)